

المملكة المغربية

المجلة السنوية للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2015 - 2016 : دورة أبريل 2016

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملا بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة

فهرست

دورة أبريل 2016

صفحة

• محضر الجلسة الثانية والستين ليوم الثلاثاء 7 من شوال 1437
 (12 يوليوز 2016)
 2036 جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

• محضر الجلسة الحادية والستين ليوم الثلاثاء 29 من رمضان 1437
 (05 يوليوز 2016)
 2022 جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

محضر الجلسة الحادية والستين**التاريخ:** الثلاثاء 29 رمضان 1437 هـ (05 يوليوز 2016 م).**الرئاسة:** المستشار السيد حميد كوسكوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعة واحدة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة العاشرة بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد حميد كوسكوس، رئيس الجلسة:**

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأمين.

لقد توصل مجلس المستشارين من مجلس النواب بمشروع قانون رقم 39.13 بإعادة تنظيم "المدرسة الحسنية للأشغال العمومية"، الرامي إلى إعادة تنظيم "المدرسة الحسنية للأشغال العمومية".

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه لوزير التعمير وإعداد التراب الوطني حول ملاءمة التشريع مع الخصوصيات الجهوية في مجال التعمير إلى جلسة لاحقة.

أما بالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 5 يوليوز 2016 فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 21 سؤالاً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: سؤالان اثنان.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالسؤال الموجه لقطاع التعمير وإعداد التراب الوطني، حول "النظام الأساسي لموظفي الوكالات الحضرية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال، تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بالرغم من مرور أزيد من 20 سنة على تأسيس الجيل الأول من الوكالات الحضرية، لازالت هذه المؤسسات الوطنية تخضع في تدبير مواردها البشرية لأنظمة أساسية مؤقتة ومتجاوزة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات المتخذة لإخراج نظام أساسي موحد وعادل، يرقى إلى انتظارات أطر ومستخدمي الوكالة الحضرية.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد إدريس مرون، وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

السيدة المستشارة،

بالطبع احنا كنيشتغلو مع الوكالات الحضرية في جو جيد-ما يمكنلينا ش نقولو غير ذلك-وهم مؤسسات أعطت الكثير للمغرب من النهار اللي بدات.

بالطبع الأطر ديالها راكموا مجموعة من التجارب وأصبحوا خبراء، النظام اللي تدار في الأول لم يعد يتماشى مع ما نحتاجه الآن، لأن الأطر ديال هاذ الوكالات ولاوا كيغادرو إلى أماكن أخرى، عملنا واحد المسودة كنا شفناها مع وزارة المالية، بتوافق مع النقابات، ولكن لم نتمكن من تمريرها لمسائل مادية، لأوضاع مادية، لكن قمنا، في انتظار أن نتابع الحوار حول هاذ النظام المقترح، قمنا بواحد 10 ديال الإجراءات، لأن هي إيجابية جدا بالنسبة للوكالات والموظفين اللي كيشغلوا فيها.

هاذ الإجراءات ترمي إلى تحسين الظروف ديال الموظفين، وكذلك ملء جميع المناصب ديال المسؤولية، وكذلك إجراء المباريات

الحضرية:

- غياب جمعية وطنية للأعمال الاجتماعية لتوفير الخدمات الاجتماعية الضرورية على غرار باقي الإدارات والمؤسسات العمومية؛
- عدم استفادة مستخدمي وأطر كافة الوكالات الحضرية من المنتوج السكني للمؤسسات المرتبطة بالوزارة الوصية بأئمنة تفضيلية وتسهيلات في الأداء؛

- غياب تأمين صحي تكميلي؛

- غياب الشفافية والحكمة في الاستفادة من التكوين والتعيين في مناصب المسؤولية وتنقيط الموظفين.

لذا، نطالبكم، السيد الوزير، بالتدخل من أجل فتح حوار اجتماعي قطاعي جدي ومسؤول مع الممثلين النقابيين للمستخدمين، يفضي إلى نتائج ملموسة، وذلك خدمة لهذا القطاع الحيوي وللعمالين به، وبما يساهم في الرفع من وثيرة أداء الوكالات الحضرية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني:

.. نقطة ولا جوج غنجاوبك علما. جبتي سلسلة من النقط، غادي تقتضي أن نجلس مع الإخوان ديالنا اللي كيمثلوا النقابات، واحنا دائما كنجتمعو معهم، إما عن طريق الكاتب العام، إما عن طريق المدير ديال الموارد البشرية، ولا ملي كيطلب الملفات كنشوفها معهم.

إذن الباب ديالنا مفتوح وكنتشاوفو معهم، ولكن هاذ النقط كاملة ما يمكن ليش نجاوبك علما دابا - شكرا- لأن خاصها اجتماع خاص ندرسوفيه هذه القضية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع التربية الوطنية، وموضوعه "وضعية نساء ورجال التعليم الخصوصي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال، تفضل السيد المستشار.

والامتحانات في الوقت المناسب من أجل تمكين الموظفين من الانتقال من مرحلة أو من موقع معين إلى موقع آخر، وهذا في حد ذاته إيجابي. لكن، تبقى هناك إكراهات يجب أن نتوصل في المستقبل أو الحكومة اللي غادي تيجي، إن شاء الله، توصل مع وزارة المالية إلى حل أفيد لهؤلاء الأطر الذين يستهلون ويستحقون كل تقدير واحترام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحاوي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

شكرا على جوابكم السيد الوزير.

إن الوكالة الحضرية تضطلع بمسؤوليات جسام من أجل تصحيح أوضاع قطاع التعمير وتأهيله واستقطاب المشاريع الاستثمارية والرفع من جودة المعمار والعمران المغربيين وتطبيق مدونة التعمير بفعالية ونجاعة.

لكن، بمقابل هذا الدور الحيوي للوكالة، نسجل في الاتحاد المغربي للشغل، أنه لا يقابل بما هو مطلوب من الاهتمام، لذلك هناك عدة مشاكل يمكن تلخيصها في ما يلي:

- غياب نظام أساسي خاص بالمستخدمين موحد ومحفز، حيث لازالت الوكالات تخضع لأنظمة أساسية مؤقتة ومعقدة غير عادلة ومتجاوزة؛

- عدم مواكبة الهيكل التنظيمي للوكالة الحضرية للدينامية والمتغيرات على أرض الواقع؛

- عدم تعميم مقتضيات الحوار الاجتماعي بشكل أوتوماتيكي على الوكالة الحضرية، ومنها الزيادة المقررة بشأن النظام الأساسي الخاص بهيأة المهندسين والمهندسين المعماريين، وكذا عدم تعميمها على الموظفين المصنفين من السلم العاشر إلى السادس عشر؛

- عدم تفعيل توصيتي المجالس الإدارية الأخيرة للوكالة الحضرية، القاضيين بتمكين كل مستخدم الوكالة الحضرية من الاستفادة من تقاعد تكميلي وفق صيغة ثلث (3/1) مساهمة للمستخدم وثلثين (3/2) كمساهمة للإدارة، في انتظار إيجاد حل شامل لإشكالية النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد المجحف والمهين لمستخدمي الوكالة

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

إخواني وأخواتي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يعيش التعليم الخصوصي في بلدنا تطورا مضطردا، لكن الفاعلين الأساسيين في هذا التعليم الخصوصي، اللي هما الأساتذة، أي رجال ونساء التعليم، يعيشون وضعاً هشاً.

لذلك، نسألكم، السيد الوزير:

ما هي الإجراءات أو ماذا تنوون القيام به لـ:

- أولاً، إعطائهم مكانتهم داخل المجتمع، هؤلاء الأساتذة، في التعليم الخصوصي؟

- ثانياً، تطبيق قانون الشغل، لأنه ما كيتطبقش؛

وما هي الإجراءات اللي قامت بها وزارتك لتطوير أو لتحسين وضعية هؤلاء الجنود ديال الخفاء اللي كيقربوا في التعليم الخصوصي؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد خالد برجاوي، الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدات والسادة الوزراء،

عواشركم مبروكة.

شكرا، السيد المستشار، على طرح هاذ السؤال والاهتمام بنساء ورجال التعليم حتى في القطاع الخاص، وفعلاً هناك اهتمام بهذه الفئة وبالذور الذي تقوم به في تنمية قطاع التربية والتكوين، وكذلك في تنمية معارف الأجيال.

كما تعلمون مقتضيات قانون 06.00 بمثابة النظام الأساسي للتعليم المدرسي الخصوصي ينص في المادة 9 على أنه أصحاب مؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي يخضعون للالتزامات المنصوص عليها في قانون الشغل إزاء جميع مستخدميهم، ما لم ينص عقد خاص أو اتفاقيات جماعية على غير ذلك أو على مقتضيات

أحسن من هاذ مقتضيات.

لذلك، فإذن العلاقة بين أصحاب المؤسسات التعليمية في القطاع المدرسي الخصوصي وهؤلاء الأساتذة هي علاقة تشرف عليها وتراقبها وزارة التشغيل، وفعلاً مفتشية الشغل تتعامل بالحزم اللازم عند ملاحظتها لأي تقصير، وهؤلاء الأشخاص القانون يسمح لهم بالتصريح والإخبار بأي مخالفة، لكي تقوم المصالح المختصة وخصوصاً وزارة التشغيل بدورها وتتدخل بشكل صارم.

مع ذلك، ما دتم قد طرحتم السؤال حول دور قطاع التربية الوطنية، فالوزارة كذلك تقوم ببعض الأدوار لتمكين نساء ورجال التعليم في القطاع الخاص ليكونوا في وضعية مريحة ولتحقيق عقود شغل مناسبة، بحيث تساهم في تكوينهم وفي التكوين المستمر وتمكينهم من الاستفادة من جميع الدورات التكوينية التي يشرف عليها مختلف الخبراء والمفتشين، ويخضعون كذلك لتأطير المفتشين في أفق تمكينهم كذلك من التوفر على الكفاءة اللازمة لتمكينهم من التفاوض على وضعيتهم مع القطاع الخاص.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب، السيدة المستشارة تفضلي.

المستشارة السيدة ثريا لحرش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة المستشارين والسيدات المستشارات،

الطاقم الحكومي،

في الحقيقة، السيد الوزير، إلى اختارينا احنا اليوم ككونفدرالية ديمقراطية للشغل وضع السؤال عليكم، فلأن مجال التربية والتعليم بهم الطفل وبهم التمدرس ديال الطفل وبهم كذلك مستقبل الأطفال ديانا، وعندو علاقة بالوضعية المادية والاجتماعية ديال رجال ونساء التعليم، يعرفون هشاشة، ما كيناش العقد، السيد الوزير، لا. كايين عقد محددة المدة وهشة وما كيتخلصوش في الأجر ديالهم مقابل الشواهد ديالهم، ما كيتخلصوش على العطل ديالهم، ما كيدارش لهم التكوين والتكوين المستمر، مول الشكارة هو اللي كيجدد، مول الشكارة هو اللي كيجدد، مول الشكارة هو اللي كيجدد الأجر حسب هو اللي بغا، لأنه البطالة ديال الشباب وحملة الشواهد كبيرة بزاف، الشيء اللي كيجعلهم كيستغلوهم.

هناك كذلك مشكل كبير، السيد الوزير، خصوصاً في البنية التحتية ديال المدارس والمؤسسات التعليمية، لا تخضع إلى الملف المطلي، إلى الشروط اللي واضعها وزارة التربية الوطنية، لا من الناحية

ديال الظروف لا للأطفال ولا للناس اللي كيدرسوا في هاذ القطاع.

بالنسبة للنظام الأساسي فليس هناك نظام أساسي. في الحقيقة، وهذا هو الشيء اللي جعلنا باش نوضعو عليكم السؤال، باش يكون واحد المفاوضات جماعية مع هاذ القطاع وباش يكون واحد النقاش معك، كايين غياب التغطية الصحية، ما كايينش (la CNSS)، ما كايينش صندوق الضمان الاجتماعي، غدا ما مضمونش المعاش ديالهم، إذن.. وهاذو أولادنا، كيقربوا لنا وليداتنا، كيفاش بغيتي واحد الأستاذ رجل تعليم اللي كييعيش هاذ الظرف كلو المزري والهش يكون عندو أداء، ما غاديش يكون عندو أداء وذلك الأداء ديالو كييعطي، كايين اكتتابات، كايين دراسات الآن حول المرض اللي كيجهم ديال الاكتتابات و(stress) وديال واحد الوضع ديال مهين، واللي كيقيس الكرامة ديالهم واللي عندو انعكاس عليهم.

بالنسبة لنا علاش وضعنا عليكم السؤال هو أن كذلك الكتاب، فليس هناك مراقبة للكتب، وليس هناك مراقبين، كيختاروا موالين الشكارة شكون اللي غيراقمهم، وبعض المرات كتلقى بأن الأطفال ديالنا كيحفظوهم أناشيد ديال القنوات دينية متطرفة أو بعض الثقافات أجنبية كذلك، التي لا تليق والي ماشي ديال الهوية ديالنا، واحنا بغينا أولادنا كلهم يكون عندهم الهوية المغربية ويكون عندهم تعليم..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا للسيدة المستشارة.

أنا كنعتمد بأنه ما خصناش نعممو، هناك مراقبة تربوية وإدارية من طرف وزارة التربية الوطنية، بالإضافة-قلت لكم-ديال وزارة التشغيل، والوزارة لن تتساهل في أي تراخي أو خرق للقانون في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

نتنقل الآن إلى قطاع السياحة، والسؤال موضوعه "ضرورة تنمية السياحة ببلادنا"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

الأخوات والإخوة المستشارين،

السيد الوزير،

لا أحد ينكر أو يناقش الدور الهام الذي تلعبه وتضطلع به السياحة عبر العالم، لأن من خلال السياحة نطلع على المزيد من إبراز الثقافة والأصول والتاريخ الحضاري لبلادنا، فما هي السياسة المتبعة في حكومتكم للهوض بهذا القطاع على الوجه المطلوب؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير، للجواب على السؤال.

السيد الحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار اللي طرح هاذ السؤال، السيد المستشار، والحديث عن السياسة ديال البلاد في ثلاث دقائق غير ممكن، أنا فقط أعطيك بعض الإشارات، أنه اللي أساسي بالنسبة لنا هو دعم البنية التحتية باش يمكن لنا يكون عندنا بنية ديال الاستقبال مهمة جدا.

المسألة الثانية على مستوى الترويج، وهو أننا نركز على الأسواق التقليدية، نركز على السياحة الداخلية، ولكن كذلك على الأسواق الصاعدة، وخصوصا الصين وروسيا وغيرها.

والمسألة الثالثة وهي دعم المقاولات، لأن هي العمود الفقري بالنسبة للسياحة في بلادنا، وبعض الإجراءات الأخرى لدعم الاستثمار، هذا كلو كييعطينا واحد الإمكانية أنه السياحة في بلادنا هي صامدة، هي تقاوم رغم كثير من التطورات والتغيرات التي موجودة في المحيط، ولكن كذلك عندها آفاق مستقبلية اللي هي حسنة، إن شاء الله، في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب على الجواب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

الهدف من هاذ السؤال هو تحفيز وإثارة الانتباه، لأن ضرورة العناية الكبيرة بقطاع السياحة، وأشنو هو النصيب نتاعنا احنا كمغاربة، وذيك السياحة ديال الندوات والمؤتمرات اللي فيها الملايين ومئات الملايين ديال الدولارات اللي كتوزع، واش مجهزين راسنا لشي قاعة اللي فيها 3000، 4000 اللي كتستوعب 4000 مشارك باش يمكن لنا نحفزو المقاولات أيضا لتوفير الأسرة؟

هذيك السياحة الصحية اليوم اللي عندنا في بلادنا، خاص واحد العناية وهادي هي الفرصة، السياحة ديال المآثر ما نبقاوش مقتصرين على ذيك المآثر اللي معروفة ولأن هي الاستثمار كايين، كايين أشياء كثيرة، كثيرة، كثيرة في المغرب اللي مازال ما زولناش عليها الغبار، واللي يمكن لها تستقطب لنا الكثير.

الهدف من هاذ السؤال للفريق الاستقلالي، السيد الوزير، هي أننا نبحثون ونجهدو في مواقع سياحية أخرى، ويا ما أكثرها، وخاصنا نراقبو حتى المكتب الوطني للسياحة، السيد الوزير، واش كيتجاوب مع المطالب اللي كتطلبها السياحة، ونحاربو جميع أشكال الريع اللي يمكن لها تخدش السمعة ديال البلاد، وتقلص أو تربك المسيرة التنموية للسياحة.

احنا ما تنبخسوش العمل ديالكم، السيد الوزير، بقدر ما أننا كزيدو نحفزوكم، واحنا معكم باش نجهدو لاستقطاب المزيد من السياحة، لأن في الاستقطاب ديالها راها خير للبلاد، خير للبلاد ديالنا، وخالص ما نقدرش نذكركم بأن هذه مآثرنا تدل علينا.

إذن، فهاذ المكاتب الجهوية خاصنا العناية بها، وهاذوك المرشدين خاصنا نؤطرهم باش يزيدوا يحببوا الزوار للمغرب.

شكرا السيد الرئيس.

أستسمح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ما كايين مشكل. الكلمة لكم، السيد الوزير، الكلمة لكم للرد على التعقيب السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل، على مستوى سياحة الأعمال، راه ضربنا أشواط كبيرة

جدا، الآن عندنا جوج قصور ديال المؤتمرات اللي موجودة في مراكش، واللي هي كتوصل للسعة ديال 3000 و4000. الآن، واحد في سلا، موجود الآن في بورقراق كذلك، له سعة كبيرة جدا. لنا قصور مؤتمرات كذلك على مستوى الصخيرات، على مستوى مدن كبيرة.

إذن، نحن، البنية الاستقبالية فيما يخص سياحة المؤتمرات متطورة في المغرب، وهي في تطور مستمر.

السياحة الشاطئية، نعم، كانت لنا تعثرات في الماضي، منذ انطلاق المخطط الأزرق، ولكن احنا واخذين الآن زمام الأمور، لأنه تطوير السعيدية، تطوير كذلك تغازوت، تطوير السياحة الشاطئية على مستوى تطوان، على مستوى طنجة.

هذا قطاع اللي كيحظى بالدعم ديال صاحب الجلالة. ونحن ننفذ الرؤية ديال صاحب الجلالة في هاذ الإطار هذا، من أجل أن تكون لنا سياحة متنوعة، فيها ما هو شاطئي—كما تكلمت—ولكن ما هو ثقافي مهم، لأننا نحن وجهة ثقافية بامتياز، 80% ديال السياح كيجيو للمغرب، لأنه على ثقافتو.

عندنا برنامج، برنامج مثلا ديال تميمين المدن العتيقة اللي فيها 31 مدينة عتيقة، 2.4 مليار ديال الدرهم من أجل تميمينها على المستوى السياحي، ولكن راه تميمين ما هو تراث بالنسبة للمغرب، يجب تضافر جميع الجهود مع وزارة الثقافة، مع الجماعات المحلية، مع كثير من المتدخلين، باش يمكن لنا أننا نوصلو إلى أكبر عدد ممكن من المآثر.

القصور والقصبات، كذلك تراث مهم جدا، لنا شركة، الآن هي في إطار البدايات مع القطاع العام والقطاع الخاص، لتتمين القصبات وتتمين القصور.

هذا كلو عمل اللي هو طويل، ولكن كذلك مهم لأنه أكبر خزان اللي موجود بالنسبة للمغاربة هو المسألة ديال الثقافة.

بالنسبة للمكتب الوطني المغربي للسياحة، إلى كان شي تقصير، خاصنا نعرفوه، وإلى كان هاذ التقصير، يمكن لنا نشغلو باش يمكن لوأنه يكون في خدمة السياحة، في خدمة كذلك المناطق المغربية.

هناك تعاقدات مع المجالس الجهوية، إلى كايين شي أمور اللي يمكن لنا نشغلو عليها باش يمكن لنا أننا نطورو الأداء ديالو، نطورو التعامل ديالو، وكذلك نحن إلى كان شي مسألة اللي فيها ري..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الوقت انتهى من فضلك.

"الاستعدادات لاحتضان مؤتمر التغيرات المناخية (COP22)"

حول هاذ الجريمة اللي ارتكبتها الحكومة المغربية في التوقيع ديالها على اتفاقية مع إيطاليا باش نستوردو الميكا والبلاستيك والكارطون والكوااتشو باش نلوثو البلاد ديالنا في آخر الولاية ديالو.

السيد الرئيس،

في الوقت اللي المغرب تيستعد ل (COP22) وكذلك جهة-طنجة-تطوان الحسيمة تهباً 18 و 19 (MedCOP) والحملة الوطنية ديال "زيرو ميكا"، تنتفاجأو بالحكومة المغربية تتوقع باش تستورد هاذ النفايات، في الوقت اللي المجتمع المدني والحقوقى الدولي تيرفع شكاية للسيد رئيس الحكومة تيحذر من هاذ العمل الخطير، اللي غادي ترتكبو الحكومة المغربية.

شفنا في الأخبار البارح، السيد الرئيس، بأن في 24 في شهر 6 من السنة الجارية 2500 طن ديال النفايات اللي دخلت للجرف الأصفر.

السيد الرئيس،

احنا الآن تناشدو-كما ذكرت وتناكد-السيدات والسادة المستشارين باش هاذ اللجنة ديال تقصي الحقائق في أقرب الأجال تعالين هاذ الجريمة المرتكبة في حق المغرب.

السيد الرئيس،

في الوقت اللي الحكومات المتعاقبة في النهاية ديال الولاية ديالها قدمت حصيلة متواضعة، الآن تنشوفو الحكومة ديال السي عبد الإله ابن كيران تقدم حصيلة ديال اتفاقية اللي غتستورد فيها مجموعة ديال هاذ المواد اللي ذكرت، اللي غتكون اللي غترجع على المغاربة بأشياء خطيرة وأمراض فتاكة اللي يستوردوها المغاربة واللي وقعت عليها الحكومة المغربية، وتناشدو الجميع، المجتمع المدني، وتناشدو الحقوقيين باش يوقفوا جميعاً في وجه هاذ العمل الشنيع والغير المسؤول ديال الحكومة المغربية على هاذ التوقيع ديال هاذ الاتفاقية.

تصور إيطاليا اللي مجموعة ديال الدول تيتشكاو من التلوث اللي متواجد في هاذ الدولة، الآن كنتستوردوا احنا هاذ الميكا وهاذ الكارطون باش نلوثوبه الأرض ديالنا والوطن ديالنا والمواطنيين ديالنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة:

مع الأسف، المستشار المحترم ما ردش على.. السؤال كان حول مساهمة السياحة، وسرعان ما امشى لموضوع اللي هو كذلك مهم.

راه الوزارة المعنية هي في إطار إعداد الأمور الواجبة فيما يخص هاذ الموضوع هذا، ولكن اللي أساسي كذلك خاصنا نعرفو أشنو هي

موضوع السؤال الموجه للسيد وزير السياحة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فرق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عادل البركات:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني وأخواتي المستشارين والمستشارات،

حظيت بلادنا بشرف احتضان مؤتمر التغيرات المناخية، (COP22) ما بين 7 و 18 نونبر من هذه السنة، وبالنظر إلى الأهمية القصوى التي تحظى بها مثل هذه المناسبات، والتي من شأنها تكريس الصورة الإيجابية التي تحظى بها بلادنا على المستوى الدولي، فإننا نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير المتخذة لإنجاح هذه التظاهرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد المستشار.

هناك إجراءات نتخذها من أجل دعم هذه المبادرة التي تحظى بعناية خاصة من صاحب الجلالة. والمسألة الأولى، وهو أن تواجدنا في إطار لجنة اللوجستيك، اللي هي كتهتم بالمسائل ديال المؤسسات الإيوائية، بالنقل السياحي، هاذي لجنة تشرف عليها وزارة الداخلية. هناك كذلك مواكبة الوكالة اللي استقر عليها العمل مع مهنيي السياحة، المسألة أننا نركز على الجودة.

كذلك، هناك مسائل تتعلق بما هو مساهمة قطاع السياحة في مسألة انبعاثات الغازات، وكذلك فيما يخص مسألة التغيرات المناخية، نشغل عليها كذلك، ويمكن أن أعطي تفاصيل بشأنها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب. تفضل الحاج العربي.

المستشار السيد العربي المحرشي:

في الحقيقة، السيد الرئيس، تناشدوكم، ومن خلالكم، السيدات والمستشارات والمستشارين، باش نديرو لجنة ديال تقصي الحقائق

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال تفضلي.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد المستشار المحترم،

أنا أتفهم غيرتكم على المنطقة التي تمثلون والتي تقطنون بها ولكن لا أتفهم دواعي طرح هذا السؤال؟ يعني تطرحون سؤالاً بالنسبة لي - ليس هناك ما يوجب على اعتبار أننا ننشط في جهة درعة-تافيلالت كما ننشط في كل التراب الوطني. إذن، لا نستثنيه كما أننا لا نخصه بأعمال، لذلك أنا ابغيت نعطيك بعض المعطيات التي كنديرو.

تكلمتيوعلى التعاون الوطني كينزلو إستراتيجية 4+4 ديال الوزارة، درنا دراسة منذ 2012، ابدينا كنفعلوها منذ سنة ونصف، اللي هي الدراسة ديال تنمية التعاون الوطني، الآن كنفذوا في المخطط، هناك دعم ومواكبة لمؤسسة الرعاية الاجتماعية ونقدر نذكرلك حتى بعض المناطق اللي كندعموها وكنشطوها بموجب العمل الذي يقدم لمؤسسات الرعاية الاجتماعية، هاذ السنة هاذي دعمنا 106 ديال المؤسسات ديال الرعاية الاجتماعية، اللي كنوفرو لها الدعم للتسيير السنوي، عندنا كذلك 85 جمعية، راه نتكلم غير على... ما كنتكلمش دابا على التراب الوطني، أتحدث عن دور التعاون الوطني فقط كمكون من القطب الاجتماعي في المنطقة اللي أشرت لها درعة-تافيلالت.

كما أن هناك منح وزعت على المجتمع المدني وعدد هذه الجمعيات 85، ما نساوش بأنه بموجب اتفاقية تجمع بين وزارة التضامن والأسرة والتنمية الاجتماعية ووزارة المالية والتعاون الوطني، كلفنا التعاون الوطني لكي يُنزل صندوق التماسك الاجتماعي.

إذن هناك نشاط واسع على مستوى دعم تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة في المنطقة ديالكم، هناك كذلك نشاط واسع في إطار تنشيط الإدماج المهني والأنشطة المدرة للدخل، وهناك عمل مهم في إطار إحداث مراكز للمساعدة الاجتماعية وكذلك مراكز لاستقبال الأشخاص في وضعية إعاقة.

بغيت نقول كذلك أن الآن احنا في إطار ملاءمة وضع التعاون الوطني مع التقسيم الجهوي في إطار تنزيل الجهوية المتقدمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الإجراءات التي اتخذتها قطاعات معينة من أجل الاستعداد لهاذ (COP22)، راه كاينة أمور اللي هي إيجابية، يجب كذلك التعامل معها.

أنا نعطيك غير الأمثلة اللي موجودة مثلا بالنسبة لوزارة السياحة، وزارة السياحة الآن تشتغل على دراسة ديال التأثير ديال القطاع النقل السياحي على مدى التغيرات المناخية. كذلك لنا إجراءات وطنية ملائمة للتخفيف من التأثير ديال التغيرات المناخية ومن التخفيف ديال التأثير ديال قطاع السياحة فيما يخص التغيرات المناخية.

هناك كذلك تنفيذ ديال الجهاز ديال العلامات بالنسبة للفنادق، بالنسبة للمطاعم، بالنسبة كذلك لوسائل النقل السياحي، نشغل عليها هاذي مهمة جدا.

هناك كذلك تدبير اللي وضعناه اللي هو تدبير ملائم للمناخ، هاذو كلها إجراءات.. مثلا الاقتصاد الأخضر الدائر مثلا ما يسمى بالزيوت المستعملة في الصناعة السياحية لإنتاج الوقود اللي هو كذلك مستعمل بالنسبة للقطاع السياحي، هاذو كلها إجراءات اللي هي مهمة جدا، اللي كذلك يجب أن نشغل عليها، ما تنبخش من أهمية الموضوع بالنسبة للمجتمع المدني ولا بالنسبة للمتبعين، يجب أن تكون إجابة عليه، ولكن كذلك هناك إجراءات تتخذها هذه الحكومة اللي هي أساسية وتدخل في صلب ما نحضره بالنسبة لـ (COP22).

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة الدستورية.

ننتقل إلى السؤال الموجه لقطاع التضامن والمرأة والأسرة، وموضوعه "وضعية قطاع التعاون الوطني بجهة درعة-تافيلالت".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيداتان الوزيران،

السادة المستشارين والمستشارات،

يعيش قطاع التعاون الوطني بجهة درعة-تافيلالت أوضاعا مزرية تستلزم منكم التدخل العاجل لدعم هذا القطاع بهذه الجهة، حتى يتمكن من مواكبة الجمعيات الكبيرة التي تستغل بجانبه.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إلى متى سيبقى هذا القطاع مهمشا بهذه الجهة؟

الكلمة لك، السيد المستشار، في إطار التعقيب.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

أولا، لا بد أن نشكركم على مجهوداتكم الملحوظة لتطوير أداء قطاع التضامن بصفة عامة، منوهين بالمقاربة التي اعتمدها والتي تضمنها التصريح الحكومي، والتي حققتم من خلالها نتائج جد مهمة للقطاع.

الإشكال الحقيقي اليوم هو أن مقاربة توحيد القطب الاجتماعي لازالت لم تأخذ طريقها بعد، بحيث أن نقطة ضعف هذا المشروع هو أن مجهود الدولة في هذا الاتجاه مجهود مشتت يجب تجميعه.

السيدة الوزيرة المحترمة، على مستوى مؤسسة الرعاية الاجتماعية، هناك مجهود تشكرون عليه للارتقاء بها رفقة مؤسسة محمد الخامس للتضامن، وكذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

هذا المجهود يفتقر إلى التوزيع العادل بين الجهات، فجهة درعة-تافيلالت مثلا إقليم تنغير على وجه الخصوص نجد تواجد مؤسسات مهترئة قديمة، تحتاج منكم اليوم التدخل العاجل لإنقاذها، خصوصا دور الطالبة والطالب، وقد راسلت في هذا الموضوع مديرية التعاون الوطني مجموعة من الجمعيات في هذا الإقليم، يطلبون الدعم المادي والبشري من أطر متخصصة والرفع من قيمة المنح التي تبقى ضعيفة مقارنة مع نسب الخصاص، فالمطلوب منكم بذل مجهود تمييزي أكبر في إطار مبدأ التضامن، لأن إقليمي تنغير وجهة درعة-تافيلالت بشكل عام لا يتوفر على أبسط الحاجيات، ويحتاج إلى دعم كبير بفعل ارتفاع نسب الهشاشة والفقر في هذه المنطقة العزيزة علينا.

وشكرا، وبغيت نزيد نضم صوتي للسيد المستشار ما بقي لنا غير نستوردو الأربال في البلاد... عيب ماشي السؤال ديالك، السيدة الوزيرة، ولكن راه في هاذ المنبر اليوم ما عندناش الوقت باش نديرو سؤال آني، راه حرام على البلاد ديالنا نستوردو الأربال ديال الجالية، أنا راه عايش في الجالية وعارف الأربال اللي كتتراكم تما في هذوك البلدان، راه ما يمكن لناش، جيبولنا شي حوايج اللي تنفع البلاد ديالنا، أما راه احنا حزننا في الزبل ديال البلاد عاد نزيدو ندخلو زبل آخر ديال ناس آخرين، والله إلى عار، ضروري من لجنة تقصي الحقائق في هاذ الموضوع هذا، راه ما يمكنش نصبرو ونستوردو هاذ الأربال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة، السيدة الوزيرة، للرد على التعقيب في حدود الوقت المتبقي.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، بغيت نقول بأن الوزارة الوصية ديال البيئة أصدرت بلاغا في هذا الموضوع، وبإمكان مؤسستكم الموقرة ولا مجلس النواب أنهم يشكلوا لجنة تقصي الحقائق ويوقفوا على حقيقة الأمر.

ثاني شيء أنت تحدثت عن مكون القطب الاجتماعي، فأنا أجبتك عن هذا المكون، وإلا إن كان السؤال على التضامن فهو واسع والأجوبة كثيرة، هناك أعمال تقوم بها الوزارة وهناك أعمال تقوم بها وكالة التنمية الاجتماعية وهناك أعمال يقوم بها التعاون الوطني ومع ذلك أنا تنشرك على السؤال ديالك وكذلك على الغيرة ديالك على المنطقة، وراه احنا ما بقيناش مشتتين، راه احنا مجموعين منذ أن أصبحت إستراتيجية 4+4 هي إستراتيجية القطب الاجتماعي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

نتقل الآن إلى قطاع الصناعة التقليدية، والسؤالان المواليان الموجهان لهذا القطاع تجمعهما وحدة الموضوع، وقد تمت استشارة الفريقين المعنيين، فوافقا على عرضهما دفعة واحدة.

الأول موضوعه، "حصيلة إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية رؤية 2015"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد لمقاولات المغرب لتقديم السؤال.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السادة والسيدات المستشارات المحترمين،

نسائلكم، السيدة الوزيرة، اليوم عن حصيلة إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية "رؤية 2015"، ونظرا للحالة المزرية لهذا القطاع على الأرض وكذلك نظرا للأرقام الباهتة، ألا تقرون السيدة الوزيرة، بفشل هذه الإستراتيجية؟

وألا ترون أنه من الضروري ومن العاجل تنظيم مناظرة وطنية لتجديد الرؤية ولبث الروح في الفاعلين وكذلك لإعادة الأمل للقطاع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن في إطار السؤال الثاني حول موضوع "نجاح الحكومة في تحقيق أهداف رؤية 2015 للنهوض بالصناعة التقليدية".

تفضل أحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات الوزيرات،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين، أخواتي،

السيدة الوزيرة،

أطلقت السنة الماضية إستراتيجية مهمة للنهوض بالصناعة التقليدية من أجل خلق مناصب الشغل وتحسين دخل ظروفهم عمال الصناعة التقليدية وتشجيع المقاولات العامة في هذا المجال.

وعلى هاذ الأساس، نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة:

ما هو تقييمكم لحصيلة رؤية 2015 لتنمية الصناعة التقليدية؟

وما هي الإكراهات التي لازالت تعترض طريق إنجاح إستراتيجيتكم؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤالين المتعلقين برؤية 2015 بالنهوض بالصناعة التقليدية في حدود 6 ديال الدقائق، السيدة الوزيرة تفضلي.

السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس،

شكرا السادة المستشارين على هاذ السؤال حول حصيلة إستراتيجية تنمية الصناعة التقليدية.

اللي ابغيت نقول بأن هاذ إستراتيجية تنمية الصناعة التقليدية اللي انطلقت في 2007 وانتهت آخر 2015، حققت نتائج اللي يمكن لنا نقول جد إيجابية، بعض الأهداف ديال هاذ الإستراتيجية تم التجاوز

ديالها، وغادي نعطيكم بعض المؤشرات وبعض المعطيات.

تم تفعيل كل مقتضيات عقد البرنامج اللي هما 46 مادة، كان تطور رقم معاملات، الهدف اللي كان مسطر في الإستراتيجية هي نوصلو 24 مليار ديال درهم ديال رقم معاملات آخر 2015، الرقم اللي وصلنا له هو 22.4 أي نسبة تحقيق ديال 94%، كان تطور عدد تعاونيات للصناعة التقليدية اللي ارتفع من 622 إلى 2295، كان ارتفع مناصب الشغل ارتفعوا وصلنا ل 412.000 منصب شغل إلى نهاية 2015 بزيادة بلغت 20.7%.

بالنسبة للقيمة المضافة ديال هاذ القطاع، الهدف اللي كان مسطر بالنسبة للإستراتيجية هي نوصلو في آخر 2015 لقيمة مضافة زائد 4 دالمليار ديال الدرهم، في آخر 2015 وصلنا 6.9 مليار ديال الدرهم، إذن قيمة مضافة جد مهمة.

بالنسبة لإحداث المقاولات، الهدف اللي كان مسطر في الإستراتيجية هي نوصول 300 مقاول، حاليا هاذ العدد أكثر من 800 مقاوله اللي تم الإحداث ديالها.

بالنسبة للبنية التحتية، أكثر من 100 بنية تحتية اللي فيها مجمعات، اللي فيها قرى الصناعة التقليدية، مناطق أنشطة الصناعة التقليدية، مراكز التكوين، إلى آخره.

بالنسبة لمراكز التكوين كايين 12 مركز تكوين ديال التدرج المهني، واللي بغيت نقول بالنسبة للتكوين والنجاح ديال هاذ التكوين، قمنا بواحد الدراسة في الوزارة باش نعرفو نسبة الإدماج ديال هاذ الخريجين ديال مراكز التكوين ديال الصناعة التقليدية، أعطتنا بأن 94% ديالهم من بعد ثلاث سنين لقاوا الخدمة، أما حدثوا المقاوله أو وحدة ديال الإنتاج ديالهم أما اشتغلوا في شي مقاوله ديال الصناعة التقليدية.

من غير التكوين الأولي كايين التكوين المستمر لفائدة الصناع التقليديين واستفادوا منهم 21.000 صانع وصانعة تقليدية من هاذ التكوين المستمر، زيادة على هاذ البرنامج ديال التكوين كايين واحد البرنامج اللي ما كانش مسطر في الإستراتيجية اللي هو محو الأمية الوظيفي، اللي هم 36.000 صانع وصانعة، أيضا تنقومو بمواكبة الجمعيات والتعاونيات الحرفية والتنموية اللي تهتم بالصناعة التقليدية.

تم إحداث المرصد الوطني للصناعة التقليدية اللي تيعطينا بعض المؤشرات.

أيضا المصادقة على 232 مواصفة متعلقة بالجودة، لأن محور الجودة جد مهم، وهاذ الشي تيبان لنا خلال معارض ديال الصناعة التقليدية، لا في الداخل ولا في الخارج، والدليل على ذلك أن الصناعة التقليدية وصلت واحد المستوى اللي هو جد مشرف، كنشوفو هاذ

يمكن لي باقي نقول والو، يعني الأرقام ولات ما كتقول حتى حاجة، الأرقام الحقيقية هو أنه الصناعة التقليدية في الحضيض.

الرقم الثاني، السيدة الوزيرة، هما الفاعلين المرجعيين، كنا خاصنا نوصل ل20 فاعل مرجعي، كل فاعل من هاذ الفاعلين خاصو يدير 200 مليون ديال درهم، اليوم كنعظن بأن احنا فاعلين اثنين اللي كاينين، كنعظن والله أعلم، وهاذ الفاعلين ليسوا حتى مصدريين، هاذ الناس كيسوردوا، وإلى كنت خاطئ صحح لي الله يخليك.

والي ابغيت نسولك، السيدة الوزيرة، علاش ما تيتعقدوش مناظرات باش يمكن يتقوم هاذ الإستراتيجية، ما تعقداتش حتى شي مناظرة، وكمل كاع، كمل الإستراتيجية، كمل الوقت ديالو واحنا ما درنا والو وما تعقداتش المناظرة باش نعرفو أش اللي كاين، احنا راه محتاجين باش نقومو هاذ الإستراتيجية، نقيموها ومن بعد نديرو لها التقويم.

احنا الصناع التقليديين محتاجين التكوين، محتاجين مواد أولية ذات جودة، محتاجين أدوات عصرية باش يخدموا، راه باقين خدامين في البدائية، كاين بعض الصناع اللي هما خدموا وتألخوا كنعرفوهم، ولكن القطاع كلو خاصورؤية سديدة ورؤية تجدد، الله يخليك.

واحنا على كل حال راه احنا استدعيناكم للجنة، وتنبغيو يكون عندنا الوقت الكافي باش ندخلوا في (les détails).

شكرا جزيلا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي في إطار التعقيب.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابكم.

إننا نأمل أن تسرعوا في التغطية الصحية.

السيدة الوزيرة،

عندنا أربع نقط مهمين، خاصنا التغطية الصحية أولا، خاصنا التسويق، لأن الصناع التقليديين الصناعة ديالهم كيصنعوها ولكن ما كاينش فين كيسوقوها.

السيدة الوزيرة،

أيضا حماية الصناع التقليديين من التحايل على قانون الشغل من طرف المستخدمين، وكذا إخراج قانون تنظيم الحرف إلى حيز الوجود.

الشي لافي المعارض ديالنا، بلاشك كتزورو المعارض الوطنية والجهوية، ولا في المعارض الدولية، والدليل على ذلك أن حاليا تيجيو عندنا من بلدان ديال الخارج باش كيطلبو منا المواكبة ديالهم، لأن هاذ الطريقة اللي كندبرو بها الصناعة التقليدية، ظنيت، أعطت نتائج جد إيجابية.

بالنسبة للتسويق والترويج، هضرت على المعارض اللي هما جد مهمين، وأيضا بالنسبة للصادرات، كان بالنسبة للتصدير دازت الأزمة الاقتصادية، ولكن من بعد واحد السنين، دبا كاين ارتفاع ديال الصادرات، ونعطي كمثل، مثلا في ماي 2016، ارتفعت الصادرات، ارتفعوا بـ30%.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في إطار التعقيب.

المستشار السيد يوسف محيي:

شكرا السيدة الوزيرة.

بكل صراحة احنا ما بغيناش نبخسو العمل ديالكم ولا العمل ديال الحكومة، ماشي هذا هو الهدف.

ولكن أنا اللي غادي نقول لك بأن هاذ الأرقام كلها نحن لا نقر بها، لأننا احنا كنعجو من الأرض وكنعرفو الشركات اللي سدو، والناس اللي ما خدمينش، والناس اللي ما بقاوش كيصدروا.

وباش نرجعو للمرصد، المرصد راه خاصو يكون، السيدة الوزيرة، كيتأسو شي حد مستقل، مرصد اللي كيكون الإنسان حكم وطرف هاذ الشي ماشي معقول.

وأنا غادي ندوز ما غانوقفش فهاذ المسألة هاذي، لأن هاذ الشي تيخلينا إلى ما وقفناش على الأمور وقلنا الحقيقة للمواطنين ما كنعسطعوش باش نزيدو للقدام، اليوم غادي نوقف عند رقم واحد، رقم اللي هو موثوق به هو رقم ديال الصادرات.

كيف عرفتو السيدة الوزيرة، فاش جات الإستراتيجية كنا كنعصدرو 730 مليون ديال الدرهم، هذا رقم الصادرات، وكان الهدف اللي بغينا نوصلوه في 2015، هو 7 دالمليار ديال الصادرات، بغينا نضربو في 10 هاذ الرقم، وترصدت بواحد الأموال ديال 3 المليار درهم باش نوصلو لهاد الهدف.

اليوم، السيدة الوزيرة، ومع الأسف الشديد أنا حشمت نقول لك بأن اليوم راه قلت احنا كنعصدرو 400 مليون درهم، يعني النصف نتاع ذاك الشي اللي كنا كنعصدرو في 2007، إلى هذا ماشي فشل، إلى هذا كتظنوا بأنه هذا كنعقدمو كزيدو للقدام، أنا ما عرفتش، ما غادي

السيدة الوزيرة،

عندنا البنائيات العمومية، بغيناكم، السيدة الوزيرة، تشوفوا لنا على الأقل واحد النسبة مئوية يكونوا يخدموها الصناع التقليديين، البنائيات العمومية ما تتلقاش فيها ذاك شي قليل ديال الصناعة التقليدية، والصناع التقليديين، السيدة الوزيرة، تيصنعوا ويبذلوا المجهودات ديالهم ولكن فاش يسوقوا ولا شي حاجة ما كاين والو.

وابغيناكم، السيدة الوزيرة، كيف ما درتوا اتفاقية مع السيد وزير التعمير، خاصكم تديرها مع الوزارات كلهم، لأن الهندسة المعمارية خاص تدخل فيها الصناعة التقليدية، لأن الصناع التقليديين إلى ما كانش هاذ الشي ما يمكنش لهم يخدموا.

وبغيناكم تشوفوا التغطية الصحية مهمة، السيدة الوزيرة، لأن الصناع تيكبر ولا تغطية ولا (CNSS) لا حتى شي حاجة، ومع العلم أنهم تخدموا، راك عارفة الصناع التقليديين تخدموا في الجلد وتخدموا في الغبرة ويخدموا في الزليج وتخدموا فبزاف ديال الأمور، الأمراض كثيرة.

وكاين، السيدة الوزيرة، خاصنا نشوفو هذالك قانون التشغيل، لأن الصناع التقليدي تتلقاه تيصنع هو وكيدير الناس اللي تيصنعوا حده، من بعد هذالك الصناع تيمشي تيدعيه تيولي كتتحكم لو المحكمة بمبالغ باهظة، خاصكم تشوفوا هاذ القانون ديالهم باش تحاولو تنظموه.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيبات، لكن في حدود الثواني المتبقية ياله واحد 18 ثانية نتعتقد، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

السيد المستشار،

كاين دابا 16 ديال الفاعل المرجعي.

بالنسبة للتصدير تتعرف بأن درنا واحد الدراسة، السوق الطبيعي ديال منتوجات الصناعة التقليدية هو السوق المحلي.

إذن ورغم ذلك احنا درنا استكشاف ديال بلدان أخرى وظنيت بأن الصادرات راهم ماشيين الحمد لله في واحد الوثيرة مهمة.

بالنسبة للتغطية الصحية راه احنا خدامين عليها، فهاذيك اللجنة بين وزارية، وهما داخلين في إطار المستقلين، إذن إن شاء الله تنمناو الخير غادي يكونوا عندهم هاذ التغطية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الموالي موضوعه "تحسين وضعية الصناع التقليديين"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة المستشارين،

أولا، وبعيدا على كل المزايدات، نحن، في فريق العدالة والتنمية، منفتحون على أي لجنة لتقصي الحقائق من أجل معرفة حقيقة النفايات المستوردة من الخارج، لأن صحة المغاربة فوق كل اعتبار وبعيدا أيضا على أي اتهامات أو أحكام مسبقة لا بد من معرفة الحقيقة.

سؤالنا، السيدة الوزيرة، مرتبط بوضعية الصناع التقليديين الذين ينتجون ثروة هامة، لكن في النهاية لا يستفيدون منها بالدرجة الملائمة، نسائلكم عن التدابير التي ستخذونها من أجل تحسين وضعية هؤلاء الصناع التقليديين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال، تفضلي.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ السؤال.

تتعرفوا بأن الاستراتيجيات لتنمية الصناعة التقليدية أعطت واحد الأهمية كبيرة للصانع الفردي، اللي سميته الصانع البسيط، لا الحضري ولا القروي، وهاذ الصناع تيساهموا في رقم المعاملات ب73%، و73% ومنها 11% في الوسط القروي، وتيساهموا أيضا في القيمة المضافة بالقطاع بواحد النسبة ديال 74%، إذن راه هما اللي خدامين.

وهاذ جميع الإجراءات اللي تدار في إطار هاذ الإستراتيجية هما موجيين لهاذ الصناع، لا بالنسبة للبنية التحتية، لا بالنسبة للتكوين، لا بالنسبة للمشاركة في المعارض، لأن تنعطيوهم الأسبقية، وخلال

بالمغرب بعد الفلحة.

صحيح، أن هاذ الإستراتيجية التي أطلقتها الحكومة قد سجلت تقدما كبيرا فيما يخص الزيادة السنوية من حجم أعمال القطاع، تحسين قيمته المضافة، خلق فرص شغل جديدة، تكوين ما يناهز من 30 ألف حرفي في القطاع، التكوين المستمر لحرفيي القطاع، خلق ما يناهز 48 مقاولة صغرى ومتوسطة في القطاع.

غير أننا في المقابل، نشير أن الصناعة التقليدية تعاني من عدة إكراهات تحول دون بروزها كصناعة قائمة بذاتها، وتنعكس هذه الإكراهات مباشرة على الصانع التقليدي البسيط، حيث نجد بالنسبة للتسويق:

- انعدام فرص التواصل المباشر بين الصانع التقليدي والزبون؛
 - احتكار السوق واستحواذ الوسطاء عليه على حساب الصانع التقليدي؛
 - ضعف القدرة التنافسية للصانع أمام المنتوجات الأجنبية.
- كما أن الأنشطة التحسيسية الموجهة لغير منخرطي التعاونيات، كالبرامج الإذاعية والتلفزية تعتبر محدودة، مع العلم أن هذا النوع من التحسيس كفيل يخلق اهتمام بالفكر التعاوني لدى شرائح واسعة من الناشطين.

وصحيح أن وثيرة إنشاء التعاونيات قد تضاغت، إلا أنها تستوجب مواكبة من خلال الدورات التكوينية في مجالي التسيير والتدبير المالي لفائدة المنخرطين.

وأخيرا، ندعوكم، السيدة الوزيرة، إلى تسريع إخراج الجامعة الوطنية المنصوص عليها في مقتضيات قانون رقم 24.83 لتفصح المجال للتعاونيات للانتظام في إطار اتحادات تمكن من معرفة أفضل لحاجيات التعاونيات في مجال التكوين وخدمات المواكبة الأخرى.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

لكم الكلمة السيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

تنشكر السيدة والسادة المستشارين على هاذ الاهتمام اللي عاطيين للصناعة التقليدية، وهاذ الشئ تيفرحني، لأن هاذ القطاع يحتاج هاذ الاهتمام اللي تنعطيوه.

أنا نتظن بأن هاذ الإستراتيجية اعطت نتائج ايجابية، ما تنقولش

هاذ المعارض اللي تنديرو لا الجهوية ولا الوطنية، تنظموا (des séances) ديال التحسيس وديال المواكبة ديال الصناع.

إذن، جل الأوراش ومحاور التنمية المدرجة ضمن هاذ الرؤية راهما موجهة لهاذ الصناع.

وتستهدف هاذ الصناع، وهاذ الصناع الفرادى تيساتفدوا من جميع هاذ الإستراتيجية 85%.

كما قلت نعاود البنية التحتية، "ديور الصانعة" مثلا في المجال القروي اللي مخصصة للنساء، واللي هي فضاءات للإنتاج وللعرض وللبيع وللتكوين.

وبالنسبة للتكوين مثلا، بالنسبة للمجال القروي، عندنا وحدات متنقلة ديال التكوين، إذن تنمشيو للمناطق النائية باش تنوصلو هاذ التكوين لهاذ الناس، إذن، عاطينه أهمية.

كاين محو الأمية الوظيفي اللي حضرت عليه، اللي هو أيضا جد مهم، لأن غادي يمكنهم باش يستافدوا من هاذك التكوين اللي تنعطيوا، التكوين المستمر.

تندفعوهم باش يتكتلوا جمعيات أو تعاونيات باش يمكنهم يستافدوا من الدعم التقني اللي تنعطيوا، والمعدات اللي يمكن لهم يستعنوها جماعيا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد المستشار في إطار التعقيب، أو السيدة المستشارة، تفضلي.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

نعلم جميعا أن السياسات العمومية قد اعتمدت توجهها يقضي بتطوير وتحسين ظروف عيش المواطنين، وتندرج رؤية 2015 لتنمية قطاع الصناعة التقليدية في هذا الإطار، حيث تهدف أساسا إلى خلق مناصب شغل إضافية، وتمكين الفئة المستهدفة من شباب ونساء من ظروف العيش الكريمة.

كما تهدف أيضا إلى إعادة تأهيل القطاع ليلعب دوره كقاطرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهوان أكبر مشغل لبيد العاملة

إلا أن هناك بعض الإجراءات والتدابير والمساطر التي يجب اتخاذها طبقا لمقتضيات النظام الداخلي، وطبقا كذلك للقانون المنظم لإحداث اللجان ديال تقصي الحقائق.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

ابغيت نشكر في البداية السيد المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي على طرحه هذا السؤال، ربما ليس لأول مرة نناقش هذا الموضوع لا خلال اللجان ديال المناقشة ديال الميزانية ولا الجلسات العامة.

طبعاً، اتفق معكم، السيد المستشار، لنكون صرحاء أن هناك خصاص يقربه الجميع في عدد مفتشي ديال الشغل بالنظر إلى تطور النسيج الاقتصادي، حيث عدد ديال المفتشين ديال الشغل خلافاً أقل بكثير لما ورد في سؤالكم، عندنا 370 مفتش شغل يعني يحالون على التقاعد باستمرار، غير هاذ السنة هاذي غادي يمشيو 40 ديال مفتش الشغل سيحالون على التقاعد.

370 مفتش شغل، 28 مهندس مكلف بتفتيش الشغل في مجال الصحة والسلامة المهنية و21 طبيب مفتش شغل.

عندنا خصاص كذلك في أطباء الشغل، لأن حتى واحد العدد ديال المقاولات الآن اللي بغاوا يشغلوا أطباء الشغل ما موجودينش في السوق، لذلك ضروري أننا نفتحو يعني تخصصات في كلية الطب لسد هاذ العجز.

طبعاً قمنا بواحد العدد ديال الإجراءات لتجاوز هاذ الخصاص نسبياً، دمجتنا واحد العدد ديال الأطر ضمن هيئة تفتيش الشغل، أخضعنا واحد العدد ديال المهندسين للتكوين المستمر في مجال الصحة والسلامة المهنية.

كذلك تنفكرو أننا نقترحو قريباً على رئاسة الحكومة وربما في إطار إعداد قانون المالية المقبل أننا نحولوا المناصب المالية ديال واحد العدد ديال اللي عندهم الوضعية ديال (administrateur) يعني مديرين إلى مفتشي الشغل، عسانا نقلص هاذ العدد ديال مفتشي الشغل، والخصاص يعني باش نكونوا، الخصاص ما كاينش غير في مفتش الشغل كابين في مجالات أخطر في الأطباء والممرضين بشهادة زميلي ديال وزير الصحة.

نحن في حاجة إلى 7000 طبيب، إلى 9000 ممرض، إلى غير ذلك، ولكن بالطبع الظروف ديال بلادنا ما تتسمحش بإرضاء جميع المطالب، وعلينا أن نعمل جادين في المستقبل باش يمكن لنا نتجاوزو

بأن راه احنا وصلنا لكل شي.

إذن، خاصنا أنا معكم باش نزيدو للقدام ونهتمو بهاذ القطاع، لأن هذا قطاع جد مشغل كما قلت السيدة المستشارة.

بالنسبة للتعاونيات، راه القرار غادي يخرج في الجريدة الرسمية إن شاء الله هاذ الأيام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

وأشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

نمر الآن إلى السؤال الموالي والأخير الموجه لقطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية، وموضوعه "الخصاص المهول في مفتشي الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

عطفا على ما قاله الزملاء في موضوع آخر، نؤكد اتفاقنا على لجنة تقصي الحقائق في موضوع النفايات.

ولكن المؤكد أن الحكومة المغربية وافقت على استيراد 25.000 طن من النفايات بالتزامن مع تطبيق "زيرو ميكا" وبالتزامن مع تحضير (COP22) وبعد رفض دول مثل ألمانيا والبرتغال استيراد هاذ النفايات.

السيد وزير التشغيل،

الموضوع يتعلق بمفتشي الشغل، تعرفون أنه المفتش في جهاز تفتيش التشغيل له دور جوهرية وأساسي إن على المقابلة، إن على الأجراء، إن على تطبيق تشريعات الشغل وأيضا عين الدولة على هاذ المحيط كله.

لذلك، تنسألكم، السيد الوزير، حول التراجع الحاصل في أعداد مفتشي التشغيل، في الوقت اللي من المفروض أن هاذ العدد خاصها ترتفع نظرا للحاجة الماسة في اقتصادنا الوطني لهاذ الفئة لتأطير هاذ المجال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

قبل أن أعطي الكلمة للسيد الوزير، ابغيت نؤكد كذلك بأن القانون يخول لمجلس المستشارين بطبيعة الحال إمكانية إحداث لجان تقصي الحقائق.

هاذ الصعاب.

وابغيت نحى في الأخير، الدور اللي تيقوموا به مفتشي الشغل والظروف اللي تيشتاغلوا بها، حقيقة مناظرين بكل معنى الكلمة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

لكم الكلمة السيد المستشار إذا رغبتم في التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

لا نختلف، السيد الوزير، حول التشخيص وفعلا الخصاص قائم ليس فقط في جهة التفيتش، ولكن في أطباء الشغل ومجموعة من المجالات اللي ذكرتها، لكن يجب أن نعمل بما لدينا، وأعتقد أنه عندنا إمكانيات اللي نقدر على الأقل نعمل بما هو موجود.

الإدارة المركزية فيها متصرفين، فيها متصرفين يعني من المفروض أنه يتحولوا، يدار التكوين ديالهم يتحولوا لمفتشي الشغل.

المسؤوليات، أعتقد أن المسؤولين على مستوى الجهات وعلى مستوى الأقاليم، أنه كايين مجموعة ديال الناس اللي متصرف إلى ما كانش عندو مهام واضحة، يجب أن يتحول إلى مفتش شغل.

لذلك، فللأسف الشديد ماشي هذا هو الحل، هذا لن يجيب على الحل، ولكن الحل هو في تصور عام وإستراتيجية عامة، وشفنا الإستراتيجية ديال وزارة التشغيل، اللي للأسف لم تجب لحد الساعة على هاذ المعضلة الأساسية والمعضلة الكبرى اللي ليس فقط هي إشكالية تتعلق بكيفية مراقبة تطبيق تشريع الشغل، ولكن أنه حقوق تضيع اليوم ديال الأجراء، حقوق تضيع ديال الأجراء في مجموعة ديال المقاولات، اليوم التقدير كيقول بأنه عندنا مفتش شغل واحد لـ 10 ألف أجير، وهذا معطى اللي صعب، كيف يمكن؟

وكذلك، حتى على مستوى القانون، مستوى القانون مفتش الشغل يلقى صعوبات كبيرة سواء لدى المقابلة، كايين المقاولات اللي لا تعير لمفتش الشغل اهتمام، كايين اللي ما كتبغيش تستقبلو، كايين اللي كتجري عليه، وما كايينش على المستوى القانوني ما يجبر بشكل قوي هاذ المقاولات اللي تحترم مفتش الشغل في أداء المهام ديالو.

كذلك، كنعرفو بلي مفتش الشغل إلى جانب طبيب الشغل هو من المقاييس الكبرى اللي كتحددها منظمة العمل الدولية في التقدم ديالنا، في التعامل مع المسألة الاجتماعية بصفة عامة، لذلك وجب التفكير في هذا الموضوع بجدية وبعمق في المستقبل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

لكم الكلمة السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا.

نحن لا نختلف كثيرا السيد المستشار حول هاذ النقطة، لأن نقطة كتهم بلادنا، خاصنا نشغلو كما قلت إن شاء الله باش نحلو هاذ الإشكالية.

وما فيها باس خلال إعداد قانون المالية، أنكم كذلك تكونوا بجانب وزارة التشغيل باش تحصل على أكبر عدد ممكن من المناصب المالية بدل 5 إلى 10 كل سنة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وأشكر الجميع على المساهمة.

ورفعت الجلسة.

محضر الجلسة الثانية والستين**التاريخ:** الثلاثاء 7 شوال 1437هـ (12 يوليو 2016م).**الرئاسة:** المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.**التوقيت:** ساعتان وتسع دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.**جدول الأعمال:** مناقشة الأسئلة الشفهية.**المستشار السيد عبد الإلاه الحلوطي، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين الجلسة:

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الأمين.

لقد توصلت رئاسة المجلس بمراسلة من الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه لوزير التشغيل والشؤون الاجتماعية حول موضوع "تشغيل الشباب إلى جلسة لاحقة".

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الفريق الاستقلالي يطلب من خلالها تأجيل السؤال الموجه لوزير الصحة، حول موضوع "الأمراض التي يمكن أن تنجم عن استحمام الأطفال بالناפורات إلى جلسة لاحقة".

أما فيما يخص الأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 12 يوليو 2016، فهي كالتالي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 4 أسئلة؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 8 أسئلة.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الموجهة لقطاع الصحة، والسؤال الآتي الأول حول العرض الطبي بالمصحات الخاصة.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد العززي:

شكراً السيد الرئيس.

السيدان الوزيرين،

السيدات والسادة المستشارين،

لا أحد يجادل في أهمية المصحات الخاصة ودورها في تعزيز المنظومة الصحية ببلادنا، لكن حتى تستجيب هذه المصحات لشروط وضمانات التطبيق لابد من توفرها على جميع الوسائل والآليات الحديثة للعلاج لجعلها تتلاءم مع التطور التكنولوجي والتقني، وكذا مراجعة أسعار التكاليف الصحية من فحوصات طبية إلى غاية العمليات الجراحية.

لذا، نسألكم، السيد الوزير:

ما هي الإجراءات والتدابير المتخذة لتحسين عرض العلاجات بالقطاع الخاص؟

وهل وزارة الصحة تقوم بالمراقبة والتفتيش الضروريين لهذه المصحات؟

شكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الحسين الوردي، وزير الصحة:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولاً، الشكر الجزيل لك السيد المستشار المحترم لطرحكم هذا

المستشار السيد محمد العزري:

شكرا السيد الوزير على جوابكم وعلى المعطيات التي تفضلتم بتقديمها.

ولكن في الحقيقة المشكل المطروح، السيد الوزير، هو حول مواكبة المصحات الخاصة للتطورات التي تعرفها المنظومة الصحية مقارنة مع بعض الدول المجاورة، فمثلا نجد بعض المصحات مازال تستعمل وسائل بدائية، القديمة في العمليات الجراحية، بينما الطب تطور والى يعطي أشياء يعني حديثة في إطار التقنيات الحديثة، باستثناء بعض المصحات الخاصة.

هناك نقطة أخرى وهي اللي مهمة غنتطرق لها من بعد، باستثناء بعض المصحات الخاصة التي تحترم ضوابط ومعايير العمل على قلتها، هناك اليوم تلاعب خطير وغياب الشفافية في أسعار الخدمات، كما تفضلتم بقولها السيد الوزير، كما قلت (noir)، نقطة أولى.

وكذلك كتوضع "شيكات ضمان" قبل مدارشي عملية، غير باش نشير، السيد الوزير، على بعض النقط اللي فعلا تشمئز لها النفس خصوصا بالنسبة للمصحات العمومية، المنافية للأخلاق المهنية، يعني والضمير المهني، خصوصا بالنسبة للمصحات المنخرطة في حوادث الشغل بالنسبة للتأمين لحوادث الشغل، وتصور معي بعض المصحات من اللي كتشوف شي عملية حادثة. بسيطة وذاك اللي كتقبلها وترحب بها، لأن فيها الريح باين لها كثير، بينما بعض العمليات الله يحسن العوان والظروف اللي كييعيش فيها ذاك المشغل أو المشغل إلى وقعت له حادثة الله يحفظ، حالة وقعت تصوروا واحد وقعت له حادثة مشى للمستشفى ديال الجديدة، فعلا ذاك اللي وقع له ما يمكنش يداوى تماك، صفطوه للمصحات خاصة اللي فيها منخرطة في هاذ اللي ديال التأمين، .. وبنيت له العملية وما قبلتوش قالت سيرى لمصحة خاصة، تصور من 11 ديال الليل حتى 4 ديال الصباح باش يجيب (l'espèce) عاد نبدوا فيه، وفي الأخير راه مات داك السيد، وهناك أشياء كثيرة اللي فعلا كتعلق بهاذ المصحات الخاصة، واش مكابنش شي ضمير مهني؟ واش ما كينش مراقبة ديال وزارة الصحة في هاذ المجال؟ مادام منخرطة في وسائل التأمين، إذن خصها تنضبط.

نقطة أخرى، والوقت يزاحمني، علاش ما نفكروش عاود ثاني كذلك في مصحات خاصة توضع في القرى، باش نسهل المأمورية كذلك، لأن مادام دبا تعطى الرخص..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الفكرة تَوْضُحَتْ، الكلمة للسيد الوزير في حدود نصف دقيقة.

السؤال حول المصحات الخاصة.

فالمصحات الخاصة إلى حدود بعض الأشهر القليلة كانت تخضع للقانون 10.94 اللي كان قديم، واللي كان متجاوز ولا يتماشى مع تطوير القطاع الصحي عموما في شقه الخاص.

الآن لدينا قانون جديد 131.13 اللي صوتوا عليه هنا وفي الغرفة الأولى، اللي تهم مزاوله مهنة الطب واللي تينص كذلك على فتح الاستثمار في هذا الباب، ماشي خصخصة القطاع، ما كيناش هاذ القضية هادي، وإنما فتح يعني تحسين ظروف العمل وفتح الاستثمار لغير الأطباء، اللي على العموم الآن الأطباء في القطاع الخاص راه قطاع خاص، ماشي شي حاجة اللي جديدة.

هذا القانون الجديد 131.13، علاش؟ باش يوقف أمام الممارسات الغير المقبولة لا أخلاقيا ولا قانونيا، اللي منها (le noir)، "شيك الضمانة"، اللي كتدوي السيد المستشار على التجهيزات اللي ما كيناش، على الأثمنة المرتفعة في بعض الأحيان، إلى آخره.

فمثلا، المادة 75 من هذا القانون الجديد كينص على ضرورة الإعلان بشكل واضح ومقروء داخل المصحة، غير تيدخل الإنسان، على الخدمات وعلى الثمن ديالها، الأسعار ديالها.

تينص كذلك بواحد القضية مقروءة وتكون باينة، الانخراط من عدمه للمصحة في (L'AMO) باش يعرف الإنسان أش تيتسناه، ماشي حتى يدخل للمصحة يداوى ويبغي يخلص، يقول لواحنا (L'AMO) ما تنقبلوهاش، خاص من الأول المواطن يعرف فين غادي.

ناهيك على مواد أخرى فهاذ القانون اللي تتفرز معايير تقنية وتجهيزات.

المرسوم التطبيقي ديال هاذ اللي المشكل اللي كان مع القانون القديم هو التطبيق، المرسوم التطبيقي مصابوب، مقاد، صوبناه مع جميع المتدخلين، الآن في الأمانة العامة للحكومة، عما قريب غادي يتم البرمجة ديالو.

وأخيرا، اللي بغيت نؤكد عليه، أن أكثر من 436 مهمة تفتيش في القطاع الخاص، واللي كتسمعو ربما الإجراءات اللازمة تناخذوها، التي تصل في بعض الأحيان إلى حدود الإغلاق إذا اقتضى الحال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

السيد وزير الصحة:

لا، أنا بعجالة غادي نقول هاذ المشكلة، هادي حالات موجودة، صحيح، ولكن ما خصناش نعمموا، غتكون متفق معايا، ماشي معممة، لأن كاين المصححات وكاين مهنيين نزهاء، شرفاء، واللي الخدمة خاصنا نخدموا كلنا، لأن ما يمكنش بحال دبا كتدوي على (noir)، كتدوي على الشيك، هاذ الشي كاين في بعض المصححات، واللي ماشي مشكل غير في مصحة، كيفاش الوزارة بوحدتها رغم كندويو التفتيشية، وليني خصنا نوصلوا في الوقت اللي هو كيغطي الشيك يعني صعيب، راه حتى المواطنين والسلطات جميع.. لأن كلنا خاصنا نمشيويدي في يد، وثانيا ما كاينش قوانين، أول مرة كاين قانون، وكاين مراسيم تطبيقية إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه "المدائمة بمراكز تحاقن الدم"، الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية، لتقديم السؤال.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

تلعب مراكز تحاقن الدم دورا حيويا في إنقاذ الأرواح البشرية التي تتوقف حياتها على ضرورة التزود بالدم لأسباب مختلفة، مما يحتم ضرورة اشتغالها الدائم وأهمية تأمين مداومة ليلية.

لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن ما تعتمون فعله لتأمين المداومة الليلية فعليا بكل مراكز تحاقن الدم؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة:

فيما يخص الدم يعني هذا واحد السؤال مهم جدا، ففي المغرب كاين مراكز، كاين بنوك وكاين محطات (les centres de transfusion sanguine) كاين (les banques de sang) وكاين (les antennes) ديال

(les banques de sang) المراكز إلى جينا جمعناهم كل شي هاذ الشي كاين 64 على الصعيد الوطني، كاينين جوج اللي مستقلين، المركز الوطني لتحاقن الدم اللي كاين في الرباط (le centre national de transfusion sanguine) ها واحد، زائد المركز الجهوي ديال الدار البيضاء، هاذو مستقلين من الناحية المالية، من الناحية الإدارية إلى آخره، يعني تيديروا كل شي تيديروا (la collecte) تيجمعوا الدم، تيعطيو الدم، وذاك الدم تيديروا ليه (les analyses) فيه السيدا ولا ما فهمش، فيه (l'hépatite)... إلى آخره، ها جوج.

كاينين 14 مركز جهوي اللي تيديروا حتى هما (la collecte) وليني ما تيديروش ذاك (les analyses) كلها، كاينين (une). (partie) تيصيفتوها للمركز الوطني.

كاين كذلك 34 اللي بقاو ديال المحطات يعني (les antennes) في المستشفيات اللي ما فهمش هاذ بنوك الدم، وكاين 14 بنك الدم اللي تيدير (la collecte) وتيعطي الدم وليني ما تيدير حتى شي تحاليل.

هذه كلها 64 ربما قليلة، وبعض الجهات بحال دبا إلى اخدينا طنجة-تطوان-الحسيمة مثلا كاين مركز جهوي في طنجة زائد مركز جهوي في تطوان وبعض الجهات ما فهمش اللي كان التقسيم القديم إلى آخره.

فاحنا نتحاولو ما أمكن نأملوا المداومة جلهم فهم المداومة إلى ما كانتش المداومة في المركز راه تتكون يعني في (les centres d'analyse biologique) المختبر ديال المستشفى باش المواطن يلقي الدم وخا ياخذو ويعطيه بلا تحاليل على ما نديرو التحاليل (au niveau du centre national).

ولكن فيما يخص المداومة صحيح ما تنديروش المداومة كلها على الصعيد الوطني يعني الطبيب، كاين المداومة اللي واحد يمشي يبغي الدم يعطوه الدم يلقي شكون يعطيه لو، وليني بدون تحاليل أخرى، لأن على حاسب الموارد البشرية اللي موجودة على الصعيد الوطني. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد سعيد السعدوني:

نشكركم السيد الوزير على الجواب ديالكم. انتما تتعرفو هاذ المادة حيوية بطبيعة الحال القضايا المرتبطة بها متشعبة، نحن نتحدث غير على واحد الجزء، أولا تهنأوا هاذ الأطر كلهم اللي تيشتاغلوا في هاذ الميدان، ومن هنا نتطلبوا منكم، السيد الوزير، الاهتمام بهاذ الأطر وتوفير جميع المستلزمات والدعم لهم.

هاذ المراكز كما أشرت في المجموع ديالها 64 وكاين تقريبا مجموع ديال المراكز ديال الدم على المستوى الجهات.

ولكن المواطنين، السيد الوزير، انتما تتعرفوا احنا داخلين ادروك للضيف، انتما تتعرفوا الحوادث السير، إلى آخره، وكتكون الوفيات الناجمة على الولادات أحيانا بعض المواطنين ما تيجودوش يعني الدم بالاعتبار اللي قلت أنت لأنها تتعلق بتحليل إلى آخره، احنا تنطلبو يعني المزيد من الدعم لهاذ الأطر وتوفير المداومة الليلية فيما يتعلق بهذا الموضوع.

انتم هذه الفرصة، السيد الوزير، باعتباركم وزير الصحة ومن خلالكم الحكومة، هاذ الموضوع المثار حول استيراد النفايات وهاذ الأزيال ديال إيطاليا لأنها تتعلق بصحة المواطنين، نحن بدورنا في فريق العدالة والتنمية تنطلبو أولا بإرجاع هاذ الحمولة كلها برمتها توقيفا بدون مزايدة حتى تُقام التحاليل والإثباتات اللي تتدل على السلامة ديالها إذا كانت هناك.

ثانيا فتح تحقيق في الموضوع، لأن الصحة المواطنين فوق كل اعتبار ما تكونش فيها حتى شي مزايدة سياسية، احنا بغيينا الوطن ديالنا يمشي في اتجاه حفظ السلامة للمواطنين، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد وزير الصحة:

المشكل المطروح ملي تتدوي على المداومة، لأن بكل صراحة، ونقولوها، احنايا ما تنمشيوش لهاذ المراكز ولا لهاذ البنوك ولا لهاذ المحطات، حتى تنوحو.

يعني الإنسان تيمشي في الجوج دالصباح، لأن عندو واحد من العائلة خاصو الدم.

احنا من هاذ المنبر تنقول للمغاربة راه الدم هو الدواء الوحيد في العالم اللي ما يمكنش يتصنع، ما كاينش، ما يتصنعش، إلا ما اعطيتهمش ما اعطاك شي واحد.

ولهذا، ما نبقاوش، خاصنا تكون عندنا هذاك، يعني، (la culture) ديال (le don)، تكون عندنا ثقافة التبرع، ثقافة التبرع.

وثقافة التبرع، ماشي حتى لجوج دالصباح، وماشي حتى يكون شي واحد من عائلتي، لأنها صدقة جارية، باش ما نبقاوش يعني ..

هذا هو المشكل المطروح عندنا، ولاحظتو أن كل صيف تنبقاو تناديو بالتبرع، تنادي من هاذ المنبر المواطنين والمواطنات يكون عندهم هاذ الثقافة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال موضوعه "الخدمات الصحية بجهة فاس-مكناس وأقاليمها التسعة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

رغم المجهودات المبذولة خلال السنين الأخيرة، فإن العرض الصحي بجهة فاس-مكناس، وهي جهة جديدة من حيث التقسيم، لازالت تشكو من الخصاص، ولاسيما في بعض المناطق، في بعض الأقاليم كتازة، تاوانات، مولاي يعقوب، صفرو.

لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن العرض الصحي والاستشفائي ومستوى التأطير بهذه الجهة، اللي كيتمثل السكان ديالها أكثر من ثمن سكان المغرب، يعني 4 دالمليون و300 ألف نسمة، وكذلك عن آفاق تحسين المؤشرات الصحية لهذه الأقاليم الأقل استفادة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة عن السؤال.

السيد وزير الصحة:

الجهة، السيد المستشار، صحيح، تتعاني كجميع جهات المملكة، لأن كاين فوارق وتفاوتات كبيرة بين الجهات والجهات.

فهاذ الجهة اللي أشرت لها ديال فاس-مكناس، 400 مؤسسة ديال الرعاية الصحية الأولية، 405، 405 ديال مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، فيها 109 في المجال الحضري، يعني 27% فقط، و296 متواجدة في المجال القروي، يعني 73%، ديال هاذ المراكز الرعاية الصحية الأولية، موجودة 73% في العالم القروي.

كذلك، هاذي يعني (les soins de santé primaires de base).

نعطيو نموذج، لأن جماعات قروية اللي كيتجاوز السكان ديالها أكثر من 22.000 نسمة، وفيها مركز صحي في المستوى ولكن هناك غياب الطبيب.

ومع الأسف، أن هاذ المركز الصحي، ونعطي نموذج ديال جماعة "كلمان" بإقليم تازة على أن كان متواجد في التسعينات إلى حدود 2008، وكان الطبيب متواجد يوميا لم يعد متواجد، هاذ 22.000 كلها خاصها تنقل إلى مدينة تازة من أجل التداوي، وهنا نشجع الهجرة من البادية إلى المدينة من أجل البحث عن العلاج.

كذلك، السيد الوزير، ساكنة الجهة، جهة فاس-مكناس تطالب بمستشفى للأسنان بمواصفات دولية على غرار مستوصف الأسنان بالدار البيضاء.

كذلك، تطالب ساكنة الجهة تطالب بمستشفى متنقل، لما لا أن يكون بشراكة بين وزارتكم وزارة الصحة وما بين الجماعات الترابية الأخرى من الجهة ومجالس العمالات والأقاليم والجماعات الترابية الأخرى حتى تقدم الخدمات، خدمات القرب إلى بعض المناطق اللي متواجدة واللي كتكون نائية وكتكون معزولة في فصل الشتاء، لأن تتعرف تهاطل الثلوج والأمطار.

وشكرا السيد الوزير

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

متفق معك السيد المستشار المحترم على ذلك الشيء اللي قلت صحيح.

غير هاذ الشيء راه ما يتحل إلا إذا بقينا بحال إلى كان قديم، بحال دابا عوالين غير على وزارة الصحة، أنا نقول لك بكل صراحة، راه ما غادي نديرو والو.

لأن هذه أموال، فخاصنا نمشيو في إطار شراكة، الجماعات المحلية، الجهة كلشي، العمالات.

فمثلا دويتي على مستشفى متنقل، دويتي على مثلا في واحد العمالة اللي موجودة فهاذ الجهة هي تازة، فيدينا معهم احنا في طور الانتهاء باش نفتنيو واحد المستشفى متنقل أكبر من ذلك المستشفى اللي عندنا الآن وهذا في إطار شراكة، هاذ الشيء نبيغوه احنا ما تنقولوش لا بالعكس، نفس الشيء فيما يخص الموارد البشرية، نفس الشيء فيما يخص التجهيزات، فنديرو يد في يد وتعاونو وغادي يكون خير إن شاء الله.

فيما يخص الشبكة الاستشفائية، فكايين 16 مؤسسة استشفائية، 16 مستشفى، بطاقة استيعابية إجمالية ديال 4150 سرير، 4150 سرير في هاذ الجهة.

كذلك، كايين المستشفى الجهوي، مستشفى الغساني، رغم المشاكل اللي تيعيشها، وكايين مستشفى، المركز الصحي الجامعي الحسن الثاني ديال فاس، اللي تيقوم بواحد الدور مهم.

ربما هاذ الشيء غير كاف، ماشي ربما هاذ الشيء غير كاف، كايين تفاوتات، كايين اللي بعيد، كايين جهة الجديدة، بحال دابا ناخدو مولاي يعقوب، يعني، يا الله، العمالة جديدة.

فاحنا، غادين في إطار إنشاء مستشفى جديد في هاذ العمالة هاذي.

كايين كذلك إحداث ما مجموعة، مجموع 36 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية بالجهة، 5 غتكون في مولاي يعقوب، 1 في بولمان، 10 في تاونات، 1 في تازة.

كايين إنشاء 5 بالمستشفيات بالقرب، 2 بتاونات، "بتيسة" وقرية "با محمد"، 1 في تازة، تاهلة، بولمان، جماعة بولمان، الحاجب، عين تاوجطات، إحداث مركز استشفائي إقليمي، قلمتها ديال مولاي يعقوب.

هاذي يعني المستشفى اللي احنا في طور إنجازها، وتجهيزها إن شاء الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسين العبادي:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات اللي اعطيتولنا.

بالفعل، إن القطاع الصحي بالجهة عرف واحد القفزة نوعية، لا من حيث البنية التحتية ولا من حيث التجهيزات ولا من حيث التأطير، وهاذ المؤشرات الطبية هي كلها في تقدم ملحوظ.

ولكن، السيد الوزير، رغم هاذ المجهودات المبذولة بالقطاع، فإن الساكنة بهاذ المنطقة هذه تطالب:

أولا، بتحسين وتجويد الخدمات الصحية المقدمة؛

تطالب بالعدالة المجالية بين الأقاليم التسعة بالجهة؛

وتطالب كذلك الاهتمام بالمراكز الصحية وبالمستوصفات، لأن هي اللي كتقدم لنا الخدمات إذا بغينا نسميها خدمات القرب، لأن ماشي المشكل هو يكون عندنا البناية، المشكل هو أن يكون عندنا الطبيب،

فقط من هاذ اللسعات اللي تحتاج يعني لإنعاش في المستشفيات، 10% فقط اللي تحتاج.

والإستراتيجية الوطنية منذ بعيد قلصت الوفيات، كانت 6% ديال لسعات العقارب اللي تيموتو، رجعات 4% إلى حدود اليوم 0.03%، مجهودات جبارة تدرت على جميع الحكومات، غير كافي 0.03%، احنا ما بغينا ولا واحد يموت، ولكن هاذي مجهودات من 6 إلى 4 إلى 0.03%..

وكل سنة ت يتم التحيين ديال، في 2015 مازال أنا عاقل في يونيو 2015 كان اجتماع تنبداو بواحد الاجتماع على صعيد الوزارة، من بعد انتقلنا إلى مراكش، إلى الرحامنة للانطلاق مع وزارة التربية الوطنية، 2016 ابدينا في ماي على صعيد الوزارة، مشينا لمراكش، مشينا للصويرة ومشينا لبني ملال لتحيين هاذ اسميتو، أشنو هي الإستراتيجية؟

أولا، الحد والتقليص من عوامل الخطر، الحد من ولوج العقارب إلى المنازل، لأن مشكل هاذ المنازل اللي ت يكون، ت يكون فذاك المنزل على برا ثقبة ولا ت يكون فيه ثغرات ولا ما مصبوغش، ننشروحو للناس وتنوعيوهم أنا هاذك الثقابي خاصهم يتسدو، تما تيمشي العقرب ت يبقى شاد تما وتدخل للدار، خاص تصبغ بالجير الأبيض، إلى آخره، كايين مثلا اللي تنطلبوا منهم باش الحد غير الناس اللي على برا، يعني الضعفاء، يعني غير يربيو غير الدجاج مثلا الدواجن، لأن علاش الدواجن؟ ت يقتلوا العقرب مثلا.

ثالثا، مثلا نتعرفوا 70% ديال اللسعات تتكون إما في اليد إما في الرجلين، خاصة الأطفال، تنطلبو منهم وتنقولوا لهم قبل ما تدخل يدك تحيد شي حجرة ولا شي خشبة دير (les gans) ولبس في رجلينك، إلى آخره، هاذي الحد.

ثانيا، توحيد منهجية التكفل، مجموعة تركيبة الأدوية (les kits) اللي تنفروهم بحال دابا هذا فرقناهم في (le mois de mai) أؤكد أنا أعطيتي هاذ الفرصة مرة أخرى، واقبلا هاذي المرة العشرين من نهار جيت وزير وأنا تنقول الأمصال (le sérum) ما بقاش تيدار في لسعات العقرب، كل نهار تنقروا في (le journal) مات الله يحفظ ولا دار، لأن الوزارة ما وفراتش، أش غتوفر؟ راه منذ سنة 2000 وهاذ المصل متيستعملش في المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على الإجابة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوخ:

شكرا السيد الوزير على التوضيحات وعلى الجواب ديالكم اللي كان مفيد حقيقة وفيه اطمئنان، وهذا إيجابي وخصوصا عندما

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الموالي وموضوعه "إستراتيجية الحكومة للحد من الوفيات الناتجة عن لسعات العقارب".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدوخ:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة أعضاء المجلس المحترمين،

السيد الوزير،

أفاد تقرير المركز المغربي لمحاربة التسمم واليقظة الدوائية بأن نسبة الوفيات بسبب التسمم يرجع بالدرجة الأولى إلى لسعات العقارب، وأن أكثر ضحاياها من الأطفال عبر مجموع التراب الوطني، الشيء الذي يتطلب مضاعفة الجهود من جميع الفاعلين لتطويق هذه الظاهرة ومعالجتها.

لذا، نساثلكم، السيد الوزير، المحترم عن:

ما هي إستراتيجية الحكومة لتوفير الأدوية الكافية بجميع تراب المملكة للحد من الوفيات الناتجة عن لسعات العقارب؟

وأكثر دقة: ما هي الإجراءات الوقائية لمعالجة هذه الظاهرة؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

هاذ المشكل ديال التسممات من لسعات العقارب كانت دائما من أولويات الحكومات السابقة وكل حاجة تتزاد، يعني ما كايينش شي إستراتيجية اللي جات حكومة دارتها بغض النظر على ذلك الشيء اللي تدير الحكومة.

قلت هاذ لسعات العقارب هي أكثر من 30% من التسممات على الصعيد الوطني، يعني 30.000 حالة لسعة عقرب سنويا في المغرب، غير هي مسألة متعلقة بالهشاشة الاجتماعية باش نكون واضح، يعني متعددة التدخلات، مسألة متعلقة بقطاعات حكومية متعددة، 10

ما هي أسباب الارتفاع الصاروخي التي تعرفها أسعار المواد الغذائية؟

وما هي الإجراءات التي تتخذها الحكومة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير.

**السيد محمد الوفا الوزير، المنتدب لدى رئيس الحكومة،
المكلف بالشؤون العامة والحكامة:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

كان بودي نجاب على هذا السؤال بتدقيق، ولكن السؤال مطروح بصفة عامة، فيه كلمة راه شوية صعبة، "الارتفاع المهول" و"الارتفاع الصاروخي للمواد الغذائية الأساسية"، هاذ الشيء كيخصو يبقى يتحدد باش يمكن لنا نعرفو فين غاديين.

احنا عاملين على أننا نضبطو التضخم هو اللي كيبين الارتفاع دالأسعار، منذ 2000 والمغرب ساعي إلى ضبط التضخم، أن التضخم ما يفوت لناش 2%، هذا هو اللي كيتحكم في الأسعار، لأنه سلة المواد.

دبا نجيو للمواد الغذائية، طيلة شهر رمضان واحنا كنخرجو بلاغات، راه عندنا استقرار في السوق ديالنا، باستثناء 3 دالمواد: البيض، ومن بعد 10 أيام ما بقاش مشكل دالبيض، لأنه جينا 8 دالمليون دالبيض من فرنسا وإسبانيا، راه هو مرمي في السوق دبا حتى واحد ما بغاه، علاش؟ لأنه كان ارتفع لنا الثمن فطاح الثمن من بعد 10 أيام في رمضان.

النقطة الثانية هي السردين، تزداد عندنا في مدينة الدار البيضاء في الأسبوع الأول من رمضان، وواجهناه كذلك بتحويل البواخر ديال السردين وجبناهم للدار البيضاء وطاح السوق، طاح، وابدأ أصحاب الحوت كيشكيو، هذه المادة الثانية اللي وقع لنا فيها الزيادة.

الحمد لله، الحليب هاذ العام ما وقع لنا فيه حتى حاجة، الدقيق راه ما كيتبدلش لأنه محدد، السكر ما كيتبدلش، الفواكه هبطت في شهر رمضان.

احنا دايرين المجهود ديال المراقبة، راه قمنا المصالح ديال العمالات اللي فيها لجان مشتركة، قامت بمراقبة 39.572 نقطة ديال المراقبة وتتبع الأسعار، ضابطين الأسعار ديالنا، كتوقع لنا بعض المواد

يعني مشيتو مباشرة لعمق ديال الموضوع وهذا الذي أثارنا لطرح هذا الموضوع، وهو يتعلق بالهشاشة وبالمناطق اللي هي هششة، هاذوك المناطق اللي هي هششة هي اللي تتكسر هاذ القضية هاذي، وبزاف في الدواوير، وتكلمتوا على البادية شوية وتكلمتوا على الدجاج وعلى البقرة وعلى أسمتيو، ولكن اللي كنقصد أنا هما ذوك الدواوير اللي في المدن، اللي في هوامش المدن، ما عندوش البقرة وما عندوش الدجاجة، وكيتعرض بكثافة لهاذ القضية ديال لسعات ديال العقارب، وخصوصا الأطفال، وبزاف في الوقيتة ديال الصهد، بحال دابا، دابا احنا فهاذ الوقيتة هاذي ترتفع الحرارة باش ما كترتفع كيخرج ذاك الشيء بكثافة، وخصوصا بالليل.

مثلا في مراكش، نتكلم لك على مراكش، حيث قلت ليا مراكش، مثلا في مقاطعة النخيل اللي فيها واحد المجموعة ديال الدواوير كنعرفها مزيان، هاذك الشيء في الليل، كتوصل الحرارة ل30 ل34 عاد العقارب تخرجو، حتى هما يديرو واحد الجولة، ذيك الساعة تيقدر يصطادو واحد الوليد اللي حتى هو ما داهش النعاس ولا نعاس مرخي بواحد الشكل وتيقدر يتلسع وما عندهومش الوسائل ديال التنقل، كيفاش؟

احنا استغلينا هاذ الفرصة بهاذ الظرفية باش نطرحو عليكم، السيد الوزير، هاذ السؤال باش يمكن هاذ الكلام اللي كتفضلو به يعرفوه المواطنين ويعرفوا أشنوهي الإجراءات اللي تيمكن تدار.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وكذلك الشكر للسيد الوزير لمساهمته القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة. والسؤال الآني الأول حول "الارتفاع المهول لأسعار المواد الغذائية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران المحترمين،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

انتكاسة وأي انتكاسة تعرفها مكاسبنا الاجتماعية والمهنية التاريخية. إن تمادي الحكومة في سياستها اللاشعبية وتغاضبها عن الارتفاع المضطرب للأسعار وتركها الحبل على الغارب للوبيات الاحتكار وتعدد الوسطاء أو السماسرة يعيثون في الأسواق فسادا، يغذي الاحتقان الاجتماعي الذي تعيشه شوارعنا ويهدد أمننا واستقرارنا، الاستقرار الذي هو مسؤوليتنا جميعا ولا يسمح لأي كان موقعه أن يضعه موضع مزايمة أو مقامرة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في حدود الوقت المتبقى.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أنا صعب عليا نجابو على بيان، بيان ذات طابع سياسي، أنا صعب عليا نجابو عليه ما نقدش وبالخصوص هاذ البيان جاء من بعد ما توضع علي السؤال ورديت على السؤال.

تأكد للرأي العام أن ما بقاش في المغرب مراقبة الأسعار، ولات متابعة الأسعار منذ أن وقع التحرير.

ثانيا، اللي كيتراقب هو الأسعار اللي كتحددها الدولة ...

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والسؤالان المواليان تجمعهما وحدة الموضوع لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

الأول موضوعه "ملائمة أسعار النفط مع السوق الدولي"، والكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال.

"ارتفاع أئمنة الكازوال والبزين"، هذا تم التأجيل ديالو بطلب من الفريق.

هذا ما تمش التأجيل ديالو، إذن تم التأجيل ديال سؤال آخر.

إذن طيب معذرة قبل من السؤالان، لا غادي يتلقى السؤال، لأنه كان عندنا هنا على أساس أنه تأجل، ساعة اللي تيبان بأنه سؤال آخر اللي تأجل ما شي هذا.

السؤال الآتي الثاني، السيد الوزير، موضوعه "ارتفاع أئمنة الكازوال والبزين رغم انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية"،

كترتفع، وهذا طبيعي لأنه متعلق بالعرض والطلب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد زروال:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزيرة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون،

بداية، لابد من الإشارة إلى أن ما دفعنا إلى إثارة هذا الموضوع، رغم أنه سبق وأن طرح في المجلس، هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخضر والفواكه والأسماك، وغيرها، وصل إلى مستويات غير مسبقة، حتى صار حديثا يوميا لدى كافة المواطنين.

أنا أستغرب، السيد الوزير، من ذلك الشيء اللي قلتو، يبدو أننا احنا كنعيشو في شي بلاد أخرى من غير المغرب.

أسباب هذا الارتفاع المهول أصبحت معلومة لدى الجميع، ولعل السبب الرئيسي منها هو شجع المحتكرين وتعدد الوسطاء وتواطؤ الجميع على إلهاب الأسعار في الأسواق، وإرهاق كاهل المواطنين، خصوصا الفئات الشعبية منها وعلى رأسها الطبقة العاملة المنهكة أصلا.

يقع هذا أمام تفرج الحكومة التي تقف عاجزة لا حول لها ولا قوة، نتيجة عدم نجاعة أجهزة وآليات ومساطر المراقبة لسلسلة التسويق وللأسواق.

وأنا أتابع تصريحاتكم، السيد الوزير، أثارني تصريح سابق لكم قلت فيه أن كلمة مراقبة الأسعار لا تعجبكم، وسوف تسمونها متابعة الأسعار، وللحقيقة وللإنصاف أجزم بأنكم صدقتم في زعمكم، فأنتم مثلنا مجرد متابعين للأسعار وارتفاعها، كما نتابع جميعا مكرهين هذه الأيام أحداث مسلسل رديء، بئيس، سمته حكومتكم تعسفا مسلسلا للإصلاح، إصلاح المقاصة، إصلاح التقاعد وغيرها من الإصلاحات المرعومة، والتي وحدها الفئات الشعبية وفي طليعتها الطبقة العاملة من تتحمل فاتورتها.

إصلاحات تكرر سياسات "عفى الله عما سلف" وتغلب بعد الموازناتي على الجانب الاجتماعي، إنها ظلمات بعضها فوق بعض، خصوصا إذا أضفنا إليها سد باب الحوار وتجميد الأجور وتكريس الهشاشة من خلال سن العمل بالعمدة في الوظيفة العمومية، إنها

كنذكر أنه في 16 نوفمبر، كملنا بمعدل ديال البنزين، و9.49، و7.96 ديال الكازوال.

ثانيا، السوق الدولية، ما فيهاش 40 دولار، لا.

فيها 50 دولار اليوم، وهاذي يومين، البارح الاثنين، واليوم، طلع شوية السوق، وها الأثمان، وها الرقم،... الرسم البياني ديال اليوم الصباح، ديال التطور بالسوق.

كيقولوا لي الإخوان، واش هاذ الشي فيه فائدة؟

مما لاشك فيه، لأنه الشعب المغربي كان كيدفع دعم البنزين، والكازوال، اللي وصل في 2012 ل 57 مليار ديال الدرهم، أكثر من ميزانية الاستثمار.

واش هاذ الشي في صالح المقاولات؟ وفي..

كنقول لك في صالح المقاولات، ورائي عييت ما نتكلم على هذاك (fuel industriel) اللي حتى هو كان كياخذ الدعم، وتبين بأن هاذ الشي ما قابطش.

الإصلاح اللي درنا، اليوم احنا في المحيط ديالنا، هاذي الأرقام ديال الجوج دالنهارة:

فرنسا كيتباع فيها، حتى هي ماشي منتجة دالنفط، كيتباع فيها (1.30€) الكازوال، اليسانس كيتباع فيها (1.50€)؛

البرتغال (1.20€) واليسانس (1.49€)؛

اسبانيا، اللي عندها للتكرار، بزاف، عندها حجم ديال التكرار أكثر من القوة ديالها (1.10€)، في الكازوال (1.30€).

كيبان لكم بأن الأسواق متقاربة، إيه يورو، (1.30€).

والناس غتخرج إن شاء الله للعطلة لاسبانيا وتقارن، كمنصحبهم يديروا (le plein) في المغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

والكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا.

أعتقد أنه إلا كانت هناك شي فائدة، غتكون فائدة اللي محتكرين السوق، واللي سهلت عليهم المأمورية الحكومة.

أما المواطنين، لازالوا يكتوون بنار ارتفاع الأسعار ديال المحروقات. وعيب، قلتها سابقا تحت هذه القبة، وغنزيد نأكدها اليوم، عيب تبقى تجي الحكومة تقارننا بيننا وبين البلدان الأوروبية.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون، السيد الوزير،

المحروقات انخفض الثمن ديالها في السوق الدولية إلى حدود 40 دولار في حدود علمنا، ولكن هنا في السوق المحلية البنزين تزداد على 10.5 درهم دائما تيفوق 10.5، 10.30، 10.36، الكازوال حتى هو في حدود ديال 9 دراهم.

واش تبيان لكم هاذ الثمن معقول بالمقارنة مع الأثمنة اللي كاينة في السوق الدولية؟ هذا السؤال الأول.

السؤال الثاني، السيد الوزير، واش تتعدو في الحكومة على أن تحرير السوق ديال المحروقات في بلادنا كان في صالح المواطنين، في صالح الاقتصاد الوطني، في صالح المقاولات الوطنية وفي صالح كل الفاعلين، ولكن أساسا في صالح المواطنين؟

في التقييم ديالكم، هاذ الشي اللي درتو جاب الفائدة للمواطنين، ولا العكس؟

ابغينا الجواب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى الحكومة المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، التحرير المادة حتى لفاتح يناير 2016، ويا الله 6 شهور باش كاين التحرير.

ابدينا واحد العدد ديال العمليات بالتدريج، ولكن في 2015 كنا مواكبين مع الشركات.

أشناهي الوضعية ديال السوق بعد هاذ 6 شهور؟

اليوم، البنزين في المعدل ديالو 9.63% المعدل العام الوطني، بطبيعة الحال، كاين فرق، ملي كتزيد النقل، والكازوال، 7.66.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني، موضوعه "النتائج الأولية لتطبيق حرية الأسعار في مجال المحروقات ومدى ضمان المنافسة الفعلية بين شركات التوزيع ومحطات الوقود".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العمل التقدمي، لتقديم السؤال.

المستشار السيد عدي شجري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

الإخوان، الأخوات المستشارون،

نسائلكم، السيد الوزير، عن تقييمكم للنتائج الأولية حول حرية الأسعار في مجال المحروقات ومدى ضمان المنافسة الفعلية بين شركات التوزيع ومحطات بيع الوقود؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين المتعلقين بأسعار المحروقات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

كنتعتقد السيد الرئيس، السادة الوزراء، بأنه من نهار كابر في مدرسة وطنية اللي كتعلمني نحترم الذكاء ديال المغاربة، وأنه ميمكنش نجي نعاود الخرايف للمغاربة، وإلى استعملت فرنسا والبرتغال واسبانيا، أنا مستعد نعطي الثمن ديال أمريكا اللاتينية والبرازيل، هذا حقي، والبرازيل كيدير فيها دولار ونصف لأنه نوي هاذ السؤال، دولار ونصف للغازوال، والبرازيل وقع فيها تخفيض ديال العملة، وغادي نشوف الثمن ديالها اللي غيوصل تقريبا جوج ديال درهم، وأعرف، جوج ديال الدراهم بالعاني قلتها باش كيتسمع ماشي الدولار، جوج (l'équivalent) ديال (deux dirhams).

احنا اللي علينا درناه، هو إصلاح هاد الموضوع ديال النفط، اللي كان مثقل على الميزانية ديال البلاد، واحنا مجينا، جينا فقط باش نخدموا الاقتصاد الوطني، قلت بما أنه 57 مليار كان في صندوق المقاصة، راه غدا الحكومة من دبا شهر ونصف من دبا شهرين، تبي

كون غا عطيتينا السيد الوزير، الأثمنة في البلدان الإفريقية، ولا في الشرق الأقصى، ولا في أمريكا اللاتينية، ولكن، تقارن ما لا يقارن، بيننا وبين القدرة الشرائية ديال المواطن المغربي، مع القدرة الشرائية ديال المواطن الأوروبي، فأعتقد، هذا يعني فيه واحد النوع ديال الاستخفاف من ذكاء المغاربة.

فالبنزين تزداد، الكازوال تزداد، الفيول الصناعي حدث ولا حرج، ماهضرتيش السيد الوزير شحال تزداد الفيول الصناعي؟

تزداد ب 300 درهم (la tonne) ومع (transport) كيوصل حتى 1000 درهم، معناه ضرب التنافسية ديال المقاول الوطنية، وبالتالي ضرب الحقوق الاجتماعية ديال الطبقة العاملة في هاد المصانع.

فأعتقد على أن الحكومة تخلت نهائيا على هاد القطاع، بدليل أنها مكتفعلش الفصل 66 من الدستور، مجلس المنافسة، وتم المراسلة ديالو ولن يتدخل، الحكومة لم تف بالتزامها بإحداث وكالة وطنية للتتبع، ماقلناش الوزير، لو كان أبقوا عن نظام المقايسة اللي كان قبل (31 décembre 2015). شحال كانت غادي تكون الأثمنة دبا؟ واش هي 10 دراهم ونصف؟ واش هي 9 دراهم؟ أنا غنجاب، كان غتكون الأثمنة أقل، إذن فالحكومة تركت المواطنين عرضة لجشع الشركات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والآن نصل إلى السؤالان الذي تجمعهما وحدة الموضوع، لذا سنعرضهما دفعة واحدة.

الموضوع الأول، وهو قريب كذلك من الموضوع الذي طرح قبل قليل، "ملائمة أسعار النفط مع السوق الدولية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، لتقديم السؤال.

المستشار السيد المختار صواب:

السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

رغم انخفاض أسعار النفط على الصعيد الدولي، لا زالت بلادنا تعرف ارتفاعا ملموسا في سعر الكازوال والبنزين.

لذلك، نسائلكم، السيد الوزير، عن الإجراءات والتدابير التي سيتم اتخاذها من أجل ملائمة أسعار البيع في السوق الداخلي مع الثمن الحقيقي لأسعار النفط الدولية؟

وشكرا.

السيد الوزير،

أعتقد واش كنت تتجاوبنا احنا ولا شي أحد آخر الله أعلم؟ هذا سؤال، احنا اللي اطرحنا السؤال كان من المفروض تتجاوبنا احنا متجاوبش شي أحد آخر.

المسألة الثانية أعتقد بأنه اليوم في البومبات ديال المغرب الكازوال كيدير ما بين 8.74 درهم و8.84 درهم، الليصانص تيدير 10.38 درهم حتى ل 10.43 درهم مع واحد الهامش بسيط ديال بعض السنتيمات. البترول في السوق الدولية الخام (Brent) كيدير البارح 46 دولار، نيويورك دار 45 فاصلة كذا، سنغافورة 44، البارح واليوم هاذ الصبيحة ديال الثلاثاء، في فرنسا في البومبا اليوم الكازوال كيدير (1.08€)، و(sans plomb) كيدير (1.19€).

أعود إلى المقارنات دائما وجبتو في المقارنات ديالكم على السؤال السابق دول الاتحاد الأوربي، أنا نتمنى تكون المقارنة ميزان نتقارنومع أوروبا، ولكن قارنونا في كل شيء، قارنونا في كل شيء، احنا (SMIG⁴) ديالنا، السيد الوزير، كيدير 2600، (SMIG) هاد (SMIG) في فرنسا اشحال كيدير، (mille euros et quelques) إيوا ما نقارنوش اللامقارنة، ما نقارنوش اللامقارنة.

المسألة الثالثة، إذا كنا في سنة 2012 كيف ما قلتو كنشيو الكازوال ب 11 درهم، شحال كان يدير البترول؟ كان 147 دولار، إيوا فين مشات هاد الفرق هذا من 2012 لهننا، 147 دولار كنا كنشيو البرميل، ماذا وقع حتى اليوم قربنا، واش بقي ل 11 درهم السيد الوزير؟ ما بقى والو.

لذلك، السيد الوزير، فإلى كان بعض المؤشرات اللي كاينة اليوم في السوق الدولية كتأكد بأن الأسعار غادي تمشي نحو الانخفاض وليس نحو الارتفاع، كان بعض التوجهات اللي كانت في الربيع تتقول النتيجة اللي وقع في كندا والنتيجة اللي وقع في نيجيريا، كان شوية ديال..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الوقت الخاص ديالك انتهى، والكلمة لمجموعة العمل التقدمي.

المستشار السيد عدي شجري:

صراحة، السيد الوزير، ماعرفتش كيفاش غادي نعقب لأنه ما تتجاوبش على السؤال، أنا طلبت التقييم ديال التحرير ديال الأسعار، ولكن صراحة ما جاوبتنيش، ولكن كيفما كان الحال.

في هذا المجال سجلنا كما سجل الرأي العام بأنه فعلا في البداية ديال التحرير لمسنا واحد النوع ديال حقيقة ديال المنافسة، بحيث هاد الشي هذا كيتجسد في الفرق ما بين الأثمنة فيما يخص الشركة ديال

هاذ الحكومة الجاية إن شاء الله، راه شي وحدين قالك هما غيجيووا الأولين، ارجعوا لهاذ الشي، هذا حق ديال الحكومة، تدير صندوق المقاصة، ديرو صندوق المقاصة.

أه، هنا فين غتبان السياسات والاختيارات والشعب والجماهير والجشع والمقاولات، ضروري خليو المقاصة وتشوفو أشنو الوضع اللي غيكون في البلاد، أنه بلاد كتسلف، كتسلف باش تاكل.

وأنا عرفت أش تنقول للمغاربة، وكنتملكمو مع المغاربة بالحق ومغنتكمم إلا بالحق ونهار نقتنع بأنه في هاذ الشهرين هاذ الشي ماشي حق غنمشي منو.

ولذلك، كتناكد للسادة النواب اللي بغاوا يطالعوا على التجربة ديال 6 أشهر أنه 6 أشهر ميزانة، وأن المعدل المغاربة راه كانوا كيشريو النفط والدولة كتخسر الفلوس ب 12 درهم كانوا كيشريو البنزين، 12 درهم وصل ل 12 درهم ووصل الكازوال ل 11 درهم، هاذي الحقيقة، 12.18 درهم في يونيو 2012، 8.15 اليوم كيخلصو المغاربة هاذ الرقم هاذ المستوى ولكن ما كاينش الضغط على الميزانية ديال البلاد.

الموضوع الثاني هو كيبغي يحسب شي واحد النفط الخام 50 دولار، احنا اليوم كنشيو النفط مكرر، راه الحساب اللي كتحسب الشركات كتحسب على ثمن روتردام، مكرر (raffiné) وعاد كندخلوه لأنه واقف عندنا "لاسامير" وأنتم عارفين المشكل ديال "لاسامير".

ولكن لو كاع كانت "لاسامير" التركيبية ديال الأسعار من الحوايج اللي داخلة في الأسعار اللي كيخلصو المغاربة هي موضوع ضرائب، كيخلصو المغاربة (TVA²) و(TIC³) الضريبة على السعر، شفتي مكنخبعو والو، الضرائب لأن صندوق المقاصة زمان كان كيمول الميزانية من النفط هاذي اللي خص يعرفو حتى هي المغاربة، ففي 2006 و2005 و2002 كان كيشيط من البنزين الفلوس وكيمول الميزانية ديال البلاد.

اليوم كتناخذو الضرائب، 10% (la TVA) و (la TIC)، بطبيعة الحال هاذ الضرائب اشوية ثقيلة، راه احنا كنفكرو كيفاش نخففو اشوية هاذ الضرائب، ولكن راه هاذي مداخيل الدولة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة في إطار التعقيبات على جواب السيد الوزير، والكلمة الأولى للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

شكرا السيد الرئيس،

² Taxe sur la Valeur Ajoutée

³ Taxe Intérieure de Consommation

⁴ Salaire Minimum Interprofessionnel Garantie

التوزيع وكي تجسد كذلك ملي كنتجولو وكنشوفو من المحطة لمحطة.

ولكن في الآونة الأخيرة وهذا صراحة كيتداوله الرأي العام ما بقيناش كنلمسو ذلك الفرق، بحيث أنه البعض كيمشي للفرضية ديال واحد النوع ديال أظن ديال التواطؤ، وإلى كايين هاد الشي هذا معالي الوزير فأشأنو هي الفائدة من التحرير إلى الشركات ديال التوزيع يعني غادي يتفوق يتواطأوا على أساس أنه يديروا الأثمنة اللي بغات، فأنا أظن أن هذا مشكل.

وفي هذا الإطار كمنطلبو أن الحكومة في الإطار ديال الآليات ديال المراقبة أنها تواكب هاذ التحرير هذا باش حقيقة أن هذه العملية يكون عندها الصدى ديالها ويكون ما بعدها في الخدمة ديال المستهلك.

من جانب آخر ولو أن هاد النشي ما جاشاي في الموضوع ديال السؤال ابغيت نطلب، السيد الوزير، الرأي ديالكم في العملية ديال توحيد الأسعار، بحيث أنه كنلاحظون أن بعض المناطق البعيدة راه ربما كتأدي واحد الثمن ديال (transport) أشنو هو الذنب ديالهم مثلا بحال المنطقة ديال سوس، بحال درعة، بحال ديال تافيلالت، بحال جهة الشرق، واش ما يمكنشاي في إطار ديال التضامن الوطني، وفي إطار واحد النوع ديال العدالة أنه توحدهم الأسعار باش ماشي شي كيادي أكثر من شي، ولا سيما أن تتعرفون أن الأثمنة ديال سميتوراه عندها..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

أنا ما رديت على حد، أنا غير في المنطق فاش غادي كنت غادي واحد المنطق، واسمح لي (SMIG) ما عندو علاقة بالثمن ديال المادة، أي حتى الطموبيلة إلى ابغينا ننتجها خصنا نردوها مطابقة (SMIG)، هذا دخل، وهاذيك مادة عندها تكاليف الإنتاج ديالها، ولذلك إما تيمشي تستهلكها وإما ما كتتمشيش تستهلكها.

ثانيا (SMIG)، أرى لنا نشوفو (SMIG) ديال المغاربة واش عندهم الطموبيلات ولا كايين شي حد اللي تيمشي يتغدى في الدار البيضاء ويرجع ويأكل الدعم، وهاذ الشي حسبناه في (les autoroutes) والدراري اللي تيمشيو للدار البيضاء يقصروا ويرجعوا والدولة تتخلص لهم، هاذ الشي راه ما قابطش، السيد المستشار هاذ الشي اللي قلت جاوبت عليه، (transport) ما يمكنش نوحده.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

شكرا على مساهمتكم معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة، ثلاثة منها تتميز بوحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.

ويتعلق الأمر بسؤال حول "الإجراءات المتخذة لفرض احترام المعايير الوطنية والدولية المتعلقة باستيراد النفايات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تصدرت قضية النفايات الإيطالية التي استوردها المغرب اهتمام الرأي العام وشبكات التواصل الاجتماعي، وبالتالي كايين مستجدات في كل يوم.

لذا، نسألكم، السيدة الوزيرة، عن مستجدات هذه القضية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الآني الثاني موضوعه "قرار استيراد نفايات من إيطاليا".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد المهدي عتمون:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارات،

دأبا أنا موجدين ليا الفريق سؤال وأنا موجد سؤال غنقاد بيناتهم ما كايين باس.

السيدة الوزيرة،

ما غاديش نطول عليكم، هاذ الضجة اللي واقعة في البلاد هاذ الأيام ديال هاذ النفايات، احنا كفريق حركي في مجلس المستشارين تيتبين لنا بأن راه كايين واحد اللبس، لأن شي يقول راه مشاوا هاذوك

الايطالية والحكومة المغربية، باش تاخذ الفلوس، باش تجيب تحرق النفايات، وهذا خطير جدا، لأن ما بقاتشاي غير وزارة البيئة اللي هي في قفص الاتهام، رجعت الحكومة، البلد، المغرب، هو اللي رجع في قفص الاتهام على المستوى العالمي، وهذا خطير جدا، وكندشرك اللي أثرت لهاذ النقطة.

الآن، أنا كنعقول لكم، السيدات والسادة، احنا ما كنتكلموش على النفايات، واحنا كلنا كمغاربة، كنعرفو بأننا بلد قانون وبلد عندنا دستور وعندنا قوانين وصادقنا على قوانين.

أولا، صادقنا على سمو القوانين الدولية في الدستور.

ثانيا، صادقنا على اتفاقية "Bâle" في 1995.

ثالثا، صادقنا على القانون ديال النفايات الصلبة في 2006.

هاذ الشي كله مزبان، ولكن، نجيو لهاذ الباخرة هادي بالذات، اللي هي طارحة المشكل.

احنا في المغرب، فين ابغينا نمشيو، باش تفهموا اعلاش جات هاذ الباخرة؟

احنا في المغرب، بغينا نمشيو باش ننقصو من النفايات ديالنا، كنتننحو 7 دالمليون ديال الطن دالنفايات، فيها مليون ديال الطن نفايات صناعية، وهاذ 7 دالمليون، وهاذ المليون ديال الطن، إلا بغينا نخرجو منهم بديل للمحروق، غادي يمكننا نخرجو منهم مليون ديال، اسمحو لي، غيمكن لنا نخرجو منهم 2.4 مليون ديال الطن ديال هاذ المحروقات، 2.4 مليون ديال الطن دالمحروقات البديلة، وأنا فرحت اللي جيت ولقيتكم كتسولوا على الثمن دالبترول.

أشنو معناها؟ معناها، غادي ننقصو مليون طن ديال البترول، ما غنبقاوش نستعملوه في السنة إلى احنا صنعنا هاذ النفايات ديالنا. الآن، غتسولوني، واحنا عندنا النفايات، علاش غنجيبوها من على برا؟

صحيح أن النفايات، واحنا درنا برنامج مكثف وجيت تكلمت لكم عليه، باش نتفكو من مشكل النفايات، ولكن، المشكل اللي عندنا، هو ما عندناش نفايات بديلة للتصنيع.

أشنو هي النفايات البديلة للتصنيع؟ هي هاذيك النفايات اللي كيدخل المغرب.

ما كندخلوهاش كنفائيات، كندخلوها كنفائيات تحت قانون "بال"، ولكن كندخلوها على أساس التدوير والتممين، هاذ الشي مكتوب في القانون.

فاذن، فاش كنعقول لكم، راه المغرب من شحال هادي وهو كيجيب النفايات، هذا راه ما معنتوش المغرب من شحال هادي وهو زبالة، حاشاكم.

النفايات 2500 طن، الطالين راهم خلصوا الوزينات ديال الإسمنت، كين واحد اللبس كبيروكين واحد الخلط.

احنا غير بغينا نعرفو، السيدة الوزيرة، أشنا هي الإجراءات اللي دارت باش نوقفو النقط على الحروف في هاذ الزوبعة اللي وقعت في بلادنا، واحنا ما شي في الحاجة لها دبا، لأن جات في واحد الطرفية حساسة ديال (Cop22) وفي واحد المجهودات كبيرة اللي دارتها الحكومة مشكروة ديال "زيرو ميكة" وكلشي، غير بغينا السيدة الوزيرة تجاوبونا توضحوا لنا هاذ الشي وبعد راه عندنا في التعقيب ما نقولو لك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "استيراد المواد السامة من إيطاليا لحرقتها وتلويث البيئة". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد رحال المكاوي:

نفس السياق، نفس السؤال، السيدة الوزيرة، حول موضوع النفايات الآتية من إيطاليا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على الأسئلة المتعلقة باستيراد النفايات من إيطاليا، ولك 9 دقائق بين الجواب والتعقيب.

السيدة حكيمه الحيطي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالبيئة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أولا، نبغي نقول لكم بأني كنتفهم كل الفهم التخوف ديال المغاربة وتمهنيكم على أنكم تتمثلوا المغاربة وتتقاسموهم هاذ التخوف، وكيف تتخافو أنتما على المغاربة أحنا كحكومة كذلك الهاجس ديالنا هو الصحة ديال المواطنين.

وبغيت، الله يجازيكم بخير، نزيد نكمل لكم ونصحح للسيد المستشار اللي قال بأنه كانت واحد الصفقة ما بين وزارة البيئة وما بين الشركة.

لا، هو هاذ الاتهامات اللي كانت هي كانت صفقة ما بين الحكومة

كتجي السلعة، أنا كنسمها سلعة، قبل ما كتجي السلعة كتجينا 15 ديال الوراقات فيها ضمانات، فيها (l'assurance) وفيها (la garantie) وفيها التأمين، وفيها التحليلات، وفيها الكتابة ديال وزارة البيئة بأن هذاك داخل في الدليل بأنه تابع للمنتوجات البديلة، فهمت؟ الطاقية.

إذن كتجينا 15 وثيقة اللي كتبين لنا حتى كنتوصلو بهاذ الوثائق عاد كيخرج (bateau) من إيطاليا، ولا ومن أي بلد، لأن هادي ماشي أول مرة باش درنا هاذ العملية وخاص المغاربة يعرفوها، كيجي هاذ (bateau).

أشندوبا اللي جديد بالنسبة للمغرب؟

بالنسبة للمغرب، وزارة البيئة دخلت احتياطات جديدة اللي كيغطيها لنا القانون، احنا كبلد عندنا الحق أننا نطلبو ضمانات وحدة أخرى، فاش كيجي (bateau) وكنقول لو وقف، نزل السلعة، غادي ناخذو عينات ونصيفطوها للمختبر غير المختبر ديال الدولة المصدرة، وتجينا التحاليل، إلى كانت التحاليل بحال بحال غادي نقول مرحبا، غادي ندوزو للمحطة ثانية، وإلى ما كانت التحاليل بحال بحال، كنعطوهم رجعوا السلعة وعندنا الضمانات المالية، كنعطوهم.

المحطة الثانية، أشنو هي؟

هي كنعول لهم خيار، دبا التحاليل مطابقة، غادي ندوزو للعينات ديال الاحتراق، أشنو هي العينات الاحتراق؟ أحنا ماشي شغلنا في الصناعة، وزير الصناعة يجي يجاوب واش الصناعة ديالو مؤهلة ولا لا، ولكن احنا كنديرو المراقبة، إلى كان هذاك الاحتراق كيخرج لي نفس التحاليل بحال هاذوك اللي جاوني من أوروبا كنعطي الترخيص، وإلى ما كانش كنعول لهم سيدي هزو السلعة ديالكم وسيروا بحالتكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

والكلمة للتعقيبات على جواب السيدة الوزيرة، والبداية من المجموعة ديال الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، يفضل أحد المستشارين.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيدة الوزيرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السيد الوزير،

زملائي السادة والسيدات المستشارون المحترمون،

حقيقة، السيدة الوزيرة، طيلة العرض ديالها وهي كتحاول تقنعنا بأن هاذ النفايات مهمة للبلاد، وبأن تثمينها وتدويرها إلى ما غير ذلك.

هذا معنتو أن المغرب كان كيدخل النفايات هاذو البديلة للتدوير، الكارتون كيمشي للمعامل، والحديد كيمشي للمعامل، والعجلات مشتتة كيمشي للمعامل.

إذن، أشنو هو الجديد؟

الجديد، هو أننا الآن دخلنا بديل حراري تحت نفس الاتفاقية، هاذ الاتفاقية ديال بال، هي اللي كتعطينا الرخصة باش ندخلوه، وتحت نفس القانون 28.00.

أشنو كيحول لنا القانون ديالنا بعدا المغربي؟

كيقول لنا بأن عندنا الحق نجيبو بدائل للتدوير أو للتأمين الطاقية، هاذ البدائل هادي مصنفة بالقانون المغربي. كنعول لك عندك الحق باش تجيبها وتديها للصناعة.

فإذن، هاذ (bateau)، علاش كنتكلمو، واللي هو ما جاش من (Napoli) اللي فيها المشكل، اللي هو جا من واحد الجهة سميتها (Pescara) في إيطاليا، واللي هو ما جاش من المافيا الإيطالية، لأن احنا عندنا وثائق من وزارة البيئة الإيطالية اللي كتبين بأن هاذ اللي ما داخلش في المافيا، وهاذ اللي جا من مصنع معتمد من طرف الاتحاد الأوروبي ومن طرف البلد المصدر، اللي كيحول لنا بأن هاذ النفايات راها دخلات للمصنع، وراها تصنعات وراها تعاوضات وتعالجات، وراها دابا بديل حراري، يمكن لكم تستعملوه.

دابا، غتقولوا لي، علاش جينا غير 2500 طن؟

نبغي نقول لكم، أشنو هي 2500 طن بالنسبة لحاجيات معمل واحد ديال السيمة؟

معمل واحد ديال السيمة كيحتاج 600 ألف طن، 600 ألف طن، يعني ديروا الحساب انتما، 2500 طن أشنو كتمثل بالنسبة لـ 600 ألف طن؟

أشنو هي 2500 طن بالنسبة للاحتياجات ديال المغرب؟ مليون طن، 2500 على مليون ديروا انتما الحساب.

الآن أشنو احنا بغيينا نديرو في البلاد ديالنا؟ ابغيينا أولا نديرو التدوير، وجيت قدمت للجان ديالكم المحترمة، قلت لكم راه احنا ما بقيناش في النفايات، رجعنا في الموارد، غادي نقبطو النفايات ديالنا ونديروها ونخرجو 20%، وهذا المخطط الوطني للتدوير المندمج للنفايات الصلبة عندنا في المغرب، وأشنو ابغيينا نديرو كذلك؟ ابغيينا نخلقو 30% من هاذ المنتج هاذ اللي جينا نخلقوه في الصناعة المغربية.

الآن كاينين جوج أسئلة مهمة جدا، أشنو هي الضمانات اللي أعطينا للمغاربة؟

أولا أعطينا ذلك 15 الوثيقة اللي كاينة في اتفاقيات "بال"، قبل ما

المستشار السيد المهدي عتمون:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

كنظن بلي المواطنين والمواطنات المغربية راه خاص نيينو لهم اعلاش كهضرو.

المغرب مثلا كيستورد (le fer recyclé) الحديد، كيستورد (plastique recyclé, mais comme matière première) اللي كتدخل في (les usines) ديال الصناعة، هذا المشكل ماشي هو هذا اليوم، هذا كايئة المعايير ديالو لأنه كيدخل في (les normes les formules de fabrication) ديال كل (usine) اللي عندو واحد (cahier de charges) مع الحكومة المغربية ومع الوزارة الوصية اللي كيحترمها، المشكل ماشي هو هذا.

المشكل دابا هاذ الخليط ديال هاذ (déchets) اللي هما كايين فيهم البلاستيك، اللي كايين فيهم (déchets) ديال (usines) ديال (textile) في إيطاليا، اللي كايين فيهم الكارطون، هاذوما كايين باس، المشكل اللي كايين اشوية وهما ف (les pneus) و (paraît-il quelques additifs).

احنا مالنا على هاذ الزوبعة كلها؟ احنا نردو (bateau) لمواليه حتى بيان هاذ الشئ، ولجنة تقصي الحقائق اللي طلب مجلس النواب ديرها مجلس المستشارين ونشروحو (la convention) ديال "Bâle"، أشنوهي هاذ (la convention) ديال "Bâle"؟ أش كتقول (les quelles sont les conditions de Bâle)، هاذ (la communauté européenne) أشنو عندها؟ نمشيو لعندها نسولوها، ماشي هما يجيو عندنا، احنا بلادنا راه (c'est un état souverain) ونيينو للمواطنين.

وهاذ (les usines) اللي كايئة في المغرب واش عندها (les filtres) فعلا اللي كايين في أوربا باش هاذ المواد المسممة ما تنكونش، إذن تدار لجنة، ما عندناش مناش نخافو، تدار واحد لجنة تقصي الحقائق ونجيو مع (les experts) وندخلو للباب ديالكم مفتوحة، السيدة الوزيرة، ونتعاونو مع السيد الوزير ديالكم (ministre de la tutelle) اللي حتى هو خاصو يتعاون معكم فهاذ الشئ، ما تبقاوش غير وهدكم، ونحطو النقط على الحروف ونحيدو هاذ الزوبعة.

حاجة أخرى ديال الأثمنة، (l'usine) راه كيخلص (la valeur) راه هي (entre 20 et 30€ la tonne) راه يخلص ماشي كيخلص، راه كيخلص، هاذ الشئ خاص يعرفوه المغربية.

شكرا معالي الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاستقلالي.

العرض أو الجواب ديال السيدة الوزيرة تناول واحد الجانب، أن احنا في الوزارة ديال البيئة في المغرب، بصدد تأهيل وتدوير وتهيئة النفايات ديالنا، مزيان.

ولكن هل نحن بحاجة إلى أزيال، واسمحوا لي على الكلمة، لأنها حقيقة، أزيال الدول الأخرى؟ خاصة أن أزيال إيطاليا طارحة مشكل كبير.

واحنا من هنا من هاذ المنبر كنعيبو الجالية في إيطاليا اللي اتصلنا بهم وأعطاونا مجموعة من المعطيات حول هاذ الأزيال في إيطاليا واللي كتعرف ضجة كبيرة، وكايين حتى وزير البيئة الإيطالي استدعاوه المغربية البرلمانيين في البرلمان الإيطالي، يحاول باش يعطي توضيحات حول هاذ الموضوع.

اللي خاصنا نقولو للمغاربة بما أن هاذ الأزيال ما فيهاش مشكل، فلماذا لم تستعملها إيطاليا اللي كتعرف حتى هي أزمة اقتصادية؟ لماذا هاذ الأزيال هاذي مرفوضة؟ والمحكمة الأوروبية أدانت إيطاليا بسبب هاذ الأزيال ب120 ألف أورو يوميا إلى ما تمتش إتلاف هاذ الأزيال، وأدانتها ب20 مليون لأنها قامت بواحد الأزمة وواحد الكارثة اللي كلكم كتعرفوها، وخصوصا في منطقة (Napoli).

المشكل اللي خاصو يعرفوه المغربية، هو هل هاذ معامل الإسمنت مؤهلة باش تقوم بإحراق هذه الأزيال، ما كنعقدش لأن حتى في أوروبا ما كايينش الإمكانيات العلمية الكافية في جميع الأماكن اللي باش تكون هاذ عملية الإحراق بدون نتائج سلبية على البيئة وعلى الإنسان، خصوصا أن احنا تنعرفو بأن هذه الأزيال وإن كانت منزلية، هذه الأزيال التي تعرف ب (RDF⁵) وتعرف بأنها وقود ايكولوجي بديل في إيطاليا واللو كيسيوها بما أن الأسماء تتشابه في بلاصة (éco-Bâle) و لاو كيسيوها (éco-pale)، يعني الأكدوبة الإيكولوجية الكبيرة.

فهاذ الأزيال عندما يتم إحراقها كتنتج غاز الديوكسين اللي هو مسرطن ومضر للصحة بشكل كبير.

غادي تقولوا لي بأن ارتفاع درجة الحرارة في المصانع في (les incinérateurs) ...

غير واحد نصف دقيقة، مادة الديوكسين كتعاود تجدد من جديد امين (les gaz) كيبردوا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الوقت ديالك انتهى، الوقت انتهى.

كان عندك متسع من الوقت، شكرا السيدة المستشارة والكلمة للفريق الحركي.

⁵ Refuse Derived Fuel

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة.

كنشكرك أولا على..

السيدة الوزيرة.

حتى تسمع لنا، السيدة الوزيرة، ما تحسبوش لينا.

ما بغيتش ندخل معكم في المناقشة ولا في النقاش العلمي لأنكم أدري بهاذ المواضيع هاذي، طبعا كايين التطور العلمي أيضا على المستوى العالمي في مجال النفايات السائلة أو الصلبة كايين تطور، على مستوى استعمال إعادة استعمال المياه العادمة، على مستوى نفايات المغرب ابدا في مجال ديال التخلص من النفايات بالطريقة اللي اليوم كنخرجونها منها الكهرباء، كنخرجونها منها الغاز، مثلا ديال مدينة فاس، وكايين تطور على مستوى استعمال أو إعادة تدويرهاذ النفايات اللي يمكن لبلادنا تستفد منو.

المشكل اللي كايين، السيدة الوزيرة، اليوم هو هاذ التعامل ديال الحكومة مع هذا الموضوع، ملي ظهر هاذ الموضوع ما كانش تواصل بالحكومة في البداية، حتى دازت 15 يوم عاد بديتو كنتديرو التواصل ديالكم، ما كانش التواصل ديال، تكلم السيد الرئيس على الوزير المكلف بالقطاع ما تكلمش، كايين تصريحات ديال بعض الزملاء ديالكم في الحكومة اللي بدوا كيتكلمو على شي صراع خفي بين منتجين ديال المحروقات ومنتجين ما نعرف أشنو.

كايين هاذ القرار اللي اخذتو بالأمس ديال أن وزارة الداخلية غادي تدير شي بحث في الموضوع، كايين بعض مكونات الأغلبية اللي كتطلب منكم باش توقفوا هاذ الشي وترجعوه.

يعني هاذ الشي كلو كيخلق لبس عند المواطن المغربي، وكبخلي أنه هاذيك الشكوكات تكون حول، إلا ما كانتش حول ما أعطيتوه علميا حول المساطر والاحترام ديال القوانين وديال المساطر المتبعة واحترام هاذ المصانع لدفاتر التحملات اللي يمكن أنها تحرق هاذ المواد في احترام للبيئة، واحنا على بعد أشهر أو أسابيع من تنظيم المؤتمر العالمي حول الأطراف.

وبالتالي اليوم راه عندنا مشكل ديال الثقة، إلى الحكومة والكلام اللي تتقول الحكومة ما بقى كيتيق فيه حتى شي أحد، أنتما مسؤولين على البيئة، غدا غتبان شي حاجة واحنا باقي لنا غير 3 ولا 4 أشهر ديال المناخ خاصنا شي حل، خاصنا شي جهاز، شي هيئة اللي كنتيقو فيها اللي تبقى تقول لنا أشنوكاين.

وبالتالي كنفترج عليكم بسرعة، السيدة الوزيرة، باش تخلقو شي هيئة اللي فيها خبراء اللي يلتجئوا لها المغاربة وجمعيات المجتمع المدني والسياسيين اللي تبقو تعطي الرأي ديالها حول هاذ المواضيع،

لأن اليوم عندكم إشكالية ديال الثقة كقطاع وصي على البيئة، لأنكم كتعطيو التراخيص، إذن وليتو طرف، اليوم راكم طرف، هاذ الإشكالية ما بغينهاش تطرح لنا لا فهاذ الموضوع لا في مواضيع أخرى اللي يمكن تبان من هنال 3 أشهر.

النقطة الثانية وأساسية، السيدة الوزيرة، هاذي تقريبا 6 أشهر تكلمتولنا على هاذ المشاريع ديال المعامل ديال فرز النفايات ونستعملو النفايات ديالنا، احنا أولى نستعملو النفايات ديالنا فهاذ المجال.

مع الأسف الشديد كايينة 800 مليون ديال الدرهم في الصندوق ديال البيئة وتكلمنا عليها، وقتولنا راه كايين ذلك الشي كيتمضوا الاتفاقيات وغادي تخرج الإمكانيات باش يتدارو هاذ المراكز، إلى غاية اليوم ما تدارولا مركز، كل شي موجود، الأراضي موجودة، الشركات اللي غتديرهاذ الشي موجودة كل شي موجود وما درتوهش، بغيت نفهم علاش؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

والكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات.

تفضلي السيدة الوزيرة.. نعم؟

الوقت اللي عندك السيدة الوزيرة مفروض علينا نحترموه جميعا.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة:

الوقت ما غنمشيش في الجانب التقني.

وغادي نقول لكم، السيدات والسادة المستشارين، أنا حليت باب الوزارة، وأنا اللي طلبت السيد وزير الداخلية باش يدير تحقيق، وأنا اللي التمتست وقتها اليوم وطلبوها السادة البرلمانين ورحبت بها لجنة تقصي الحقائق، وأنا كنرحب بالفكرة بالخبراء، وكنعرفك مزيان السي المكاوي وأنت خبير وكتعرف أشنو هي المحروقات البديلة، ونور الرأي العام وقول لهم شنو هي..؟ احنا راه ماشي في المعارضة وفي الأغلبية، احنا شعب وكندافعوا على هاذ الوطن، قول للرأي العام أشنو هي المحروقات البديلة؟ وأنا كنعرف الخبرة ديالك، وأنت غادي تكون فذيك اللجنة بالخبراء، لأنه المحروقات البديلة سوق على المستوى العالمي، سوق وعندو تكلفة وكيترشوا هاذ المحروقات البديلة، وكيطلع الثمن ديالهم فاش كيطلع البترول وكيهبط فاش كيهبط البترول.

واحنا هذا هو الهدف ديالنا، نوصلو في 2020 لـ 30% ديال النفايات المغربية اللي غتخرج وتكون محروقات بديلة، وما يبقاش

في هاذ الاتفاقية.

كذلك من ناحية المفاوضات، المغرب قائم بالشغال ديالو ودرنا المفاوضات ودرنا خارطة الطريق ديال المفاوضات ودرنا الأولويات ديال قمة الأطراف 22، فين بغينا نوصلو.

وكذلك الآن كدشتغلو في مدينة مراكش على استقبال الضيوف، وراه السلطات المحلية والسيد الرئيس ديال المجلس البلدي، راهم خدامين، كتحاولو باش نخضرو مدينة مراكش من الناحية البيئية.

وكذلك، يمكن لي نقول لكم بأنه السي المكاوي فاش تكلم على محطات ديال الفرز، صحيح، مازال واقفة، ولكن المحطة ديال الفرز ديال مدينة مراكش، هي الآن كتبني، توليد الطاقة من مدينة مراكش كيتبنوا، بغينا نعطيوا المثل في مدينة مراكش على كيفية تدبير البيئة، وكيفاش المغرب كيشوف البيئة.

وكذلك، هاذ المحروقات البديلة اللي كنتكلمكم عليها، غادي تصنع في مدينة مراكش وغادي نديو الناس يشوفوا أشنو كيصرف المغرب يدبر فيما يخص تدبير النفايات.

فإذن، وضروري هاذي ماشي قمة الأطراف، ماشي ديال واحد للجنة ديال عشرة دالناس، هاذي قمة الأطراف ديال المغاربة كاملين.

واليوم، جات الفرصة باش نقولو للعالم كامل، بأن المغرب ما كيجيبش الزيل، ويشد الفلوس باش يوجد قمة الأطراف، المغرب راه خدام في إطار المؤسسات، المغرب راه خدام في إطار برامج، سياسات عمومية طبقا للقانون، والمغرب كيتبها، وفتح بوابو.

وبالنسبة لهاذ القضية، أنا كتنقول لكم، ضروري أننا نوصلو للحق، باش نعطيوه للمواطنين، باش يعرفو المواطنين، واش هاذ الحكومة على صواب؟ واش وزارة البيئة قامت بالشغال ديالها ولا لا؟ لأنه لا بد ما نرجعو المصادقية ديال الوزارة ديال البيئة، لأن وزارة البيئة هي الناطق ديال اتفاقيات الأطراف ديال المناخ.

والا قسنا، قسنا في المصادقية ديالها، راه احنا قسنا في القمة ديال الأطراف. فهاذي خاصنا نكونو واعيين بها بزاف، وذلك الشيء علاش أنا كتنقول لكم، كيقولولي رجعي هاذ الحمولة، لا، ننشرو الحقيقة، ننشرو الحقيقة للشعب المغربي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد الصوري:

السيدة الوزيرة،

هاذ النقاش اللي درتو اليوم على الثمن ديال البترول، باش نساهمو في الطاقات ديال بلادنا، لأن كايينة الطاقات المتجددة وكايينة الطاقات البديلة، وهاذ السيد اللي هضر دبا، السيد المستشار المحترم السي المكاوي، عندو خبرة كبيرة، وأنا كنعرف المسار ديالكم، وساعدونا باش ننورو المغاربة ونقولولهم أشنو هي الطاقات البديلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

ونتقل إلى السؤال الرابع وموجه كذلك للسيدة الوزيرة، وموضوعه "التحضير لمؤتمر أطراف الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغير المناخي (COP 22)".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الحميد الصوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات الوزيرات،

السيدات والسادة المستشارين،

في الواقع طرحنا هاذ السؤال، السيدة الوزيرة، هاذي مدة أكثر من شهرين، والسبب في طرح هاذ السؤال، باش نعرفوا أشنو هما الإجراءات والتدابير اللي اتخذا لإنتاج مؤتمر (COP 22) اللي غتنظمو بلادنا في آخر نونبر ديال هاذ السنة.

وكذلك (MEDCOP) طنجة اللي غادي يعي في 18 و 19 يوليوز ديال هاذ الشهر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة المكلفة بالبيئة:

شكرا السيد المستشار.

هناك يعني واحد التعبنة كبيرة من أجل تحضير قمة الأطراف 22، وكيف كتعرفو بدات من نداء طنجة ديال سيدنا الله ينصره، والآن احنايا عندنا واحد الهيكل على الصعيد الوطني، اللي هي مكلفة بتهيئة هاذ القمة، واللي كيتأهها السيد وزير الخارجية، واللي حصل لي الشرف أنني نكون فيها مكلفة بالتعبنة على المستوى العالمي.

فكناحاولو ما أمكن باش تكون واحد التعبنة كبيرة من أجل أن تكون قمة الأطراف 22 ناجحة، وفي أدني جميع الدول يعني الأطراف

ما تكلمتيش على (MEDCOP) ديال طنجة! ما عليناش.
السيدة الوزيرة،

احنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب تنعتبرو أن نداء طنجة، اللي طلقوا صاحب الجلالة نصره الله والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في شتنبر 2015 تيشكل رسالة قوية تتبين الطابع الإستعجالي للقيام بعامل قوي لصالح المناخ، وبذل مجهود أكبر لوضع حد للاختلال البيئي.

فعندما نفكر في الطاقات المتجددة وتكنولوجيا تدير الماء والطرق الجديدة لتدوير النفايات ووسائل النقل الأقل تكلفة، فإن الأمر يتعلق بمهن جديدة يتعين الاستعداد لها من أجل الحفاظ على البيئة مع خلق مناصب شغل وثروات يرتبط بها الاقتصاد الجديد.

وفي هذا الباب وضع اتحاد مقاولات المغرب برمجة طموحة من أجل تحسيس عالم المقاولات بأهمية الرهانات المناخية والفرص التي تقدمها.

ومن أجل إشراك الفاعلين الاقتصاديين بشكل أكبر في حماية البيئة، قام الاتحاد العام لمقاولات المغرب ومؤسسة محمد السادس لحماية البيئة بالتوقيع مؤخرا على اتفاقية تحمل اسم "ميثاق جودة الهواء" التي تهدف إلى تعميم الأدوات التي تساعد على إنجاز حصيلة انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري والتعويض الطوعي عن تلك التي لا يمكن تفاديها.

وكيبقى السؤال المطروح، السيدة الوزيرة، ما هي التدابير التي سوف توفرها الحكومة لدعم ومساندة المقاولات من أجل اعتماد التكنولوجيات النقية وأنظمة التدبير الملائم، خاصة في مجال التشخيص والتكوين والتدبير البيئي؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

ونشكر كذلك السيدة الوزيرة على مساهمتها معنا في هذه الجلسة. ومنتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات وموضوعه "التدخل في سلطة القضاء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيد الوزير،

في هذه الولاية فتمت بواحد العدد ديال الجولات في مجموعة ديال الجهات حول إصلاح السلطة القضائية، وكانت إنذارات وكانت توجيهات وكانت ندوات اللي عبرتم فيها غير ما مرة على احترام التدخل في السلطة القضائية.

ابغينا الجواب ديالكم، السيد الوزير، هل فعلا أنه كاين احترام ديال المسؤولين في التدخل في السلطة القضائية وفي القضاء؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا.

السيد المستشار،

أفيدكم بأن الدستور في مواده، خاصة 107، يمنع التدخل في القضاء بأي شكل من الأشكال، خاصة بإصدار أوامر أو تعليمات أو ممارسة أي ضغوط كيفما كان نوعها لدفع القضاء للحكم في اتجاه معين.

طبعاً، تعودنا على السياسيين من مختلف المواقع، في الأغلبية، في المعارضة، الفاعلين الجمعويين، الصحافة، تناقش قضايا معروضة على القضاء، يبقى هل إما هذا يعتبر تدخلاً أم لا؟

التدخل بالمعنى العام، نعم، التدخل بالمعنى الخاص اللي هو منصوص عليه في الدستور، أقول لكم لا.

وأعتقد بأن القضاء ليس هناك شيء يمكن أن يدفعه لكي يحكم على خلاف ما هم مقتنعون به قضاة المملكة، لماذا؟ لأن جلالته الملك يري استقلال القضاء والتصريحات التي يمكن أن تكون من هنا أو هناك، سواء تم الاتفاق حولها أو تقييماً بشكل سلمي، لا يمكن، أقول لا يمكن أن تؤثر على أداء القضاة ولا على أحكامهم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير المحترم،

على القضاء تمكنه من توجيه القضاء في أي اتجاه، لكن ما دتمت تتساءلون معكم حق عن صيحات رئيس الحكومة، أود أن أتساءل معكم عن تصريحات وتعليقات النائب أو المستشار السيد المحرشي، الذي قال أن هناك تحيزا في القضاء المغربي، خاصة بعد متابعة برلماني من حزب العدالة والتنمية، وقلتم، السيد المستشار، إن التعامل مع ملف البرلمانين المنتمين لحزب العدالة والتنمية تم بطريقة غير عادية، قلتم لدينا شكوك في ملف البرلمانين المتابعين خصوصا أن بعض القضاة المنتمين لحزب وزير العدل يهابونه.

إذن، أنتم ذهبتم إلى ما هو أخطر، وهو أنكم أصبحتم تصنفون القضاة وتتهمون أن بعضهم ينتمي إلى حزب العدالة والتنمية، هذا كلام خطير، وأنهم يهابون وزير العدل، أليس هناك يعني خطورة في هذا الكلام؟

كنتمنى، السيد المستشار المحترم، قبل ما تبي تناقش الصيحات ديال رئيس الحكومة، واللي ماشي أنها منزهة يمكن أن نناقشها، يمكن أن تحتل الصواب ويمكن أن تحتل الخطأ، وأنا نقول لكم أنا ما متفققش معه في كثير من التصريحات اللي يمكن تكون من هذا أوداك، ولكن السيد المستشار أنت تقف عند حدود الله، وما تكلمش على رئيس الحكومة بهاذ الطريقة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

انتهى الوقت المخصص للجواب، ونشكر السيد الوزير على مساهمته معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الاتصال وموضوعه "سياسة الدولة في القطاع السينمائي".

وزير الاتصال ما كاينش اللي غادي يعوضو، إذن ننتظر حضوره. وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وموضوعه "حصيلة تنفيذ الخطة الحكومية..

طيب، إذن السؤال الموجه لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، الكلمة للسادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السيد الوزير،

فعلا المادة 107 من الدستور تتكلم على استقلالية القضاء وعلى عدم التدخل ديال الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي في السلطة القضائية.

لكن، السيد الوزير، ابغيت في الحقيقة غيرنتفاعل معكم، لأنه أنا تنتيق بالعمل اللي تتقوموا به والإصلاح اللي تتسعاوليه، لكن، السيد الوزير، بكل صراحة مازال ما افهمتش، لأن السيد الوزير العدل تيسعى لإصلاح القضاء والسيد رئيس الحكومة يتدخل في القضاء، وغادي نقول لك اعلاش.

السيد رئيس الحكومة، المفروض لأن أنت جاوبت السيد الوزير ورئيس الحكومة ما شي هو شخص عادي، ما شي الإعلام، هذا راه الشخصية الثانية في الدستور المغربي هو الثاني بعد جلالة الملك، يتدخل برلماني، يتكلم صحافي شيء عادي، ولكن يتدخل رئيس الحكومة شيء غير عادي.

السيد الوزير المحترم،

تصوروا في 2012 التدخل المباشر هنا في قبة البرلمان ديال السيد رئيس الحكومة، في القاضي اللي تم الاعتقال ديالو في طنجة ديال نجيب بقاش، وقال بأنه الاستقبال اللي استقبلوه من بعد ما خرج من الاعتقال استقبال الأبطال، تيتأسف لو السيد رئيس الحكومة، واش في اعتقادكم هذا تدخل في شأن القضاء ولي لا؟

القضية الثانية ديال الغرق ديال مجموعة الأطفال هنا في بوزنيقة، اللي السيد رئيس الحكومة علانية طلب إطلاق السراح الفوري ديال العمراني، واش هذا السيد الوزير العدل تدخل في القضاء ولا لا؟

العمدة الصديقي ديال مدينة الرباط، اللي كان تحال على الشرطة يوم الاثنين، يوم الأحد دار بلاغ ديال الحزب وتدارت ندوة صحافية ترأسها رئيس المجموعة ديال المحامون ديال العدالة والتنمية، اللي كانت فيها رسائل وتحكم يعني في الشرطة القضائية باش ما تباشرش الإجراءات ديالها والتخويف لهاذ الشرطة، لأن احنا نتعرفوملي تيكون شي ملف تحال على القضاء تيكون واحد الاحترام.

النقطة ديال القائد ديال الدروة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار المحترم،

أؤكد أن رئيس الحكومة لا يملك أية سلطة تقريرية أو إشرافية

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

عاشت جامعة عبد الملك السعدي بتطوان أوضاعاً مزرية بفعل وقف الدراسة الناجمة عن قيام مجموعة من أشباه الطلبة بإغلاق كليتها ومنع الطلبة من الولوج إلى المدرج لمدة تفوق الأربعة أشهر تقريباً، كادت تؤدي إلى سنة بيضاء.

السيدة الوزيرة،

إلى متى ستبقى جامعتنا رهينة الفكر الظلامي والعدمي؟

ومتى ستدخلون لإجلاء هذه العصا من الساحة الجامعية؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة جميلة المصلي الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكراً السيد المستشار على هاذ السؤال.

في البداية أريد أن أوضح أن الأمر يرتبط بكلية في إطار جامعة عبد الملك السعدي، وإلا فإن هاذ المؤسسة، هاذ الجامعة عندها 12 مؤسسة جامعية تعرف سيرا عاديا كباقي المؤسسات الجامعية في المملكة المغربية.

اليوم، تقع أحيانا مثل هذه السلوكات التي تحدثتم عنها، واللي لاشك أن القانون المنظم للتعليم العالي، القانون 01.00 قد أعطى الصلاحيات للسيد رئيس الجامعة من أجل التدخل لضمان تطبيق النصوص القانونية والتشريعية الجاري بها العمل وضمان كذلك السير العادي والطبيعي لهذه المؤسسات.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكراً السيد الرئيس.

الجواب ديا لكم سريع جداً، السيدة الوزيرة، ما اعرفتاش واش تفهمتمو السؤال ولا لا؟

ولكن كيف ما كان الحال لايد من الإشارة إلى أن المجهودات التي قامت بها الوزارة في هاذ الخمس سنوات الأخيرة والإمكانات التي رصدت لهاذ الجامعة وعلى رأسها جامعة عبد الملك السعدي، هي

مجهودات لا يمكن أن ينكرها أحد.

إلا أن همننا المشترك وهو الذي يؤرقنا جميعاً، هو محاولة شردمة من المتطرفين السيطرة على الفضاء الجامعي، وعبر استعمال العنف اللفظي والمادي والذي يؤثر على أداء ومردودية الجامعة، هو المنطق الذي نرفضه جملة وتفصيلاً، لأنه لا يجوز أن تبقى الجامعة رهينة لهذه الشردمة التي تسيء للتحصيل المعرفي وتحاول عبثاً فرض مواقفها وآرائها على الأغلبية الساحقة للأبناء وبنات الشعب الذي تريد التحصيل المعرفي وتأمل في الحصول على الشواهد العليا.

الجامعة كما تعلمون، السيدة الوزيرة، هو فضاء للتحصيل المعرفي وللبحث العلمي والتكوين وفضاء للحوار الهادئ والرزين والمعقول، وبالتالي عليكم كحكومة صيانة هذا الفضاء والحفاظ عليه من تجاوزات هذه الفئات التي تعبت بأن التحصيل المعرفي للطلبة.

وجامعة عبد الملك السعدي مؤسسة تقوم بدورها وفق الإمكانيات المتاحة، تحاول جاهدة الانفتاح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي. أطلب منكم، السيدة الوزيرة، دعم هذه الجامعة بكل الوسائل الممكنة، دعمها بالأطر والكفاءات العلمية ودعمها كذلك من خلال توفير لها اللوجيستيك ووسائل العمل والبحث العلمي كذلك.

وشكراً السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

شكراً.

بداية أؤكد، السيد المستشار المحترم، أن الجامعة لا يمكن إلا أن تكون فضاء للمعرفة وللبحث وللتكوين، ولهذا فكل السلوكات التي من شأنها أن تهدد الوظيفة الطبيعية للجامعة لا يمكن لنا كحكومة إلا أن نقف بحزم ضدها.

فاليوم بعض السلوكات التي شهدتها والتي أقول أنها يعني سلوكات مجزئة شهدتها بعض المؤسسات الجامعية، ومن ضمنها مؤسسة كلية العلوم، فلم تؤثر، لأنه بفضل المقاربة التي قامت على الحزم في هاذ الشأن، لم تؤثر على السير العادي للامتحانات وبالتالي فاليوم أغلب المؤسسات الجامعية قد اجتازت الامتحانات ديالها في الوقت المناسب.

بالنسبة للكلية اللي سألتو عليها غدا غادي تبدأ عندها الامتحانات وستكون الدورة الاستدراكية فيما بعد.

إذن هناك اليوم إجماع على ضرورة مقاربة قائمة على الحزم وعلى

أفق المناصفة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

صادقت الحكومة في يونيو 2013 على الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة، وهي خطة بمثابة سياسة حكومية في المجال تروم معالجة اختلالاته وفق برامج حكومية تستهدف مجالات متعددة ثمانية.

لذا، نساءلكم، السيدة الوزيرة، عن حصيلة تنفيذ هذه الخطة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

شكرا السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

أريد فقط أن أذكر أن "إكرام" هي الخطة الحكومية للمساواة نحو المناصفة 2012-2016، على اعتبار أنها سياسة عمومية في المساواة وفي المناصفة، حققت التقائية بين جميع مكونات الحكومة وكذلك سمحت بانخراط المجتمع المدني، فجاء على إثرها إحداث مجموعة من الأجهزة والمراصد، وكذلك تفعيل من مجموعة الصناديق لفائدة المرأة، وكذلك يعني تمكنت الحكومة من أن تخرج مجموعة من القوانين.

وفي هذا الباب أريد أن أذكر بأن قانون حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة قد تم نشره وهو من إلزامات هذه الخطة، مشروع قانون العنف يُناقش الآن في مجلس النواب ومشروع قانون مجلس الأسرة والطفولة دوزتوه في القراءة الثانية، ثم مشروع قانون "المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز" اللي مع كامل الأسف صادق عليه مجلس النواب بتاريخ 13 ماي 2016، أحيل على مجلس المستشارين منذ الآن شهرين وهو لدى مكتب مجلس المستشارين دون أن يُحال على أية لجنة من اللجان ديال مجلس المستشارين.

مع كامل الأسف هذا واحد الزمن تشريعي يُهدر بسبب احتجاز هذا المشروع قانون لدى المكتب، ومع كامل الأسف نحن ملزمون كحكومة وكمجلس مستشارين من أن نُزل الدستور، لأن هيئة المناصفة أحدثت بموجب المادة 19 والمادة 164، ولكن اليوم كناقوا راسنا عاجزين باش نستمر في استكمال ما تبقى من مسطرة المصادقة على هذا المشروع قانون المتعلق بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز.

تفعيل دور المجالس التأديبية، وعندما أقول تفعيل دور المجالس التأديبية الذي يقوم على منع عدم الاستفادة، يعني تتخذ تدابير في حق الطلبة المتورطين في مثل هذه الأعمال والتي قد تصل إلى درجة الفصل، وأكثر من ذلك بالنسبة للحقوق الاجتماعية اللي عند الطلبة عندما يثبت في حق أي طالب متورط في مثل هذه الأفعال أنه متورط فهذه الأعمال هاذي المدانة، فتلقائيا كتوقف المنحة إذا كان ممنوحا كتوقف حق الاستفادة من الحي الجامعي.

وبدأنا في تطبيق هذا المقتضى في مجموعة من المؤسسات، سواء الأحياء الجامعية أو المؤسسات اللي هي مؤسسات جامعية.

أكثر من ذلك اليوم، هذه الظاهرة، هذا الوضع اللي كيكون في بعض المؤسسات اللي كنعقول معزولة ولا أقول أن هذا هو الظاهرة العامة، وإلا فإن مؤسساتنا الجامعية الحمد لله تسير في وضع عادي والامتحانات مرت في الأوقات ديالها والطلبة اخذوا النتائج ديالهم في أغلبيهم، تنقول بأن تحتاج إلى أولا، أن يتم التنديد بها من طرف كل تيارات الرأي وكل الأحزاب السياسية وكل النقابات، ألا تجد لها من يساندها، يعني نوقفوا أي دعم معنوي كيفما كان لمثل هذه الأفكار، لأن في نهاية المطاف هاذو شباب مغربي يتم التفرير بهم، وإن كان 1% لا يمكن أن نقبل أن يتم التفرير بشباب مغربي والزج به في ثقافة الحقد والكراهية والانتقام، الشباب كيجيو للجامعة من أجل العلم، المعرفة والبحث العلمي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على إجابتك.

وشكرا لك كذلك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

ونتقل إلى السؤال الموالي في انتظار حضور السيد وزير الاتصال، السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة.

نمر إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية وموضوعه "حصيلة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة في أفق المناصفة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق العدالة والتنمية لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الكريم الهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون والمستشارات،

سؤالنا هو متعلق بحصيلة تنفيذ الخطة الحكومية للمساواة في

الاتصال السمعي البصري 77.03 لتكليفه مع الموضوع لمحاربة أشكال التمييز التي كانت موجودة.

أكثر من هذا، هاذ المشاريع قوانين التي تم الحديث عنها بدءا من مجلس الأسرة والطفولة، انتهاء مرورا بقانون العنف ضد النساء، مرورا أيضا بهيئة المناصفة، التي في الحقيقة صادق عليه المجلس واحنا معكم السيدة الوزيرة.

كان موقفنا واضح في ندوة الرؤساء، وقلنا بأنه ما يمكنش نستمر في تأخير، إلى بغينا نقولو تأخير ويمكن نقولو عرقلة التشريع، هذه محطة اللي في الحقيقة آسف مع كامل الأسف اليوم أننا نتكلمو على أن مشروع قانون كيتحال علينا وتبقى في اللجنة وكيبقى حبس المكتب لمدة تزيد عن شهرين.

واش نحيلوه على هاذ اللجنة ولا على هاذ اللجنة، هذا ماشي موضوع، المرأة اليوم تنتظرنا أن نخرج هاذ الهيئة المؤلفة اللي احدثها هاذ الدستور، ولكن نخرجوها حقيقة لمكافحة أشكال التمييز.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

وأنا ملزم كعضو في المكتب باش نقول بأن فعلا هاذ المشروع هذا فعلا هو تأخر والتأخر ديالو هو راجع لأسباب، أنه كاين تنازع ديال جوج ديال اللجان في مدارس هاذ المشروع.

وبعد ذلك تم النقاش وتمت يعني مطالبة في البداية كان سيتوجه إلى لجنة التعليم، جاءت مطالبة من لجنة العدل والتشريع لكي يذهب إليها، وقع النقاش.

في آخر المطاف تم الاتفاق على أنه سيدرس هذا الموضوع في إطار لجنتين مشتركتين، نتمنى أن يصل الأمر في أقرب فرصة ممكنة وألا يتأخر أكثر مما تأخر، لأن فعلا هاذ التأخر هو غير معقول، ولا بد للعمل التشريعي أن يأخذ مساره الطبيعي.

وننتقل إلى السؤال الآخر الموجه إلى.. نعم نقطة نظام في التسيير، تفضل.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

اللي ابغيت نقول هو أن السيدة الوزيرة تسحب يعني المكتب "احتجز" هاذ المشروع، ماشي من حقها، لأنها هي اللي تدخلت في الموضوع، ودارت.. هنا ولهيه وتدخلت فيما لا يعنهما.

وتسيير المكتب لا دخل للحكومة ما عندش الحكومة الحق تتدخل، هاذي 5 سنين واحنا تنساينوها تجيب هاذ القانون، دابا عاد جات، كتدخل في الشؤون اللي ماشي ديالها.

طبعا، أنا شخصيا دوزت 10 سنين في البرلمان، ما عنديش فكرة على شي قانون بقى لدى المكتب سواء مجلس النواب ولا مجلس المستشارين دون أن يُحال على اللجنة، يمكن هاذي سابقة.

وهذا كيبين أهمية هاذ مشروع قانون المتعلق بهيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز، أولا احتجازه، ثانيا مجموعة من التشويش حول هذا القانون.

ولكن خاصنا نقول لكم بأن جلالة الملك أعلن عن ضرورة خروج هذا القانون في خطابه لافتتاح السنة التشريعية للبرلمان وكذلك في منتدى حقوق الإنسان.

فإذن نحن ملزمون بموجب النص الدستوري، نحن ملزمون بموجب خطب جلالة الملك، نحن ملزمون أمام المواطنين اللي كيتسناو أن هيئة المناصفة تخرج باش تمكنا من متابعة وإنصاف النساء باش يستافدوا من المناصفة ونشتغل على تحقيق المساواة.

أنا كُنشكركم على هاذ السؤال، لأنه أتاح لي الفرصة أنني نتكلم في الموضوع، شهرين وأنا كنتني باش تعيطوا لي على لجنة من اللجان داخل المؤسسة الموقرة ديالكم باش نناقشوها، لم يتم هذا مع كامل الأسف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الكريم الهوايشري:

شكرا السيد الرئيس.

احنا فعلا نتابع الحكومة في تنزيلها لهذه الخطة، واللي في الحقيقة من أول يوم أعلنتها الهيئة، اعتبرتها فعلا أنها سياسة عمومية في المجال، واللي طال انتظارها لأول مرة في تاريخ المغرب أنه كتوضع سياسة بأهداف وبرامج وفي أفق معين محدد الزمن وفي انخراط كافة القطاعات الحكومية كل في مجاله، ماشي كتوضع خطة هكذا وسياسة عمومية هكذا، ولكن توضع لها أيضا آليات للتتبع على رأسها اللجنة الوزارية التي تم إحداثها لمتابعة التنزيل، والتي تعقد لقاءاتها بشكل دوري لمتابعة التنزيل، أكثر من هذا لجنة تقنية لمتابعة الإجراءات ذات الصلة بالموضوع.

فعلا في هذه المرحلة احنا وقفنا على أن الحكومة أنجزت إنجازات، وأنا على سبيل المثال في الموضوع ديال مكافحة كل أشكال التمييز ذي الصلة بالموضوع ديال الهيئة اللي تكلمت عليه السيدة الوزيرة، واللي كانت فرصة في الحقيقة أنها تحدثت عنه، وسأعود للموضوع.

هو أنه أحدثت لأول مرة مرصد وطني لمكافحة كل أشكال التمييز، مرصد وطني لتحسين صورة المرأة في الإعلام، تمت مراجعة قانون

لا دخل للحكومة في أشغال المكتب نهائيا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الرسالة وصلت.

ننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير الاتصال.

طيب، إلى طلبتو نقطة نظام في إطار التسيير، الله يخليكم، نحاول ما أمكن نبقاو ملتزمين بالتسيير.

كنظن بأنه السيدة الوزيرة عبرت على موقف في إطار مشروع قانون تأخر.

تكلمنا كذلك على أنه الأسباب الظاهرية، وما وراء الظاهر ما غندخلوش فيه.

الأسباب الظاهرية وضحناها وبينناها، كنتمكنو وغندخلو ما أمكن وما أمكن أننا نمشي في الاتجاه ديال أن المشروع ياخذ الطريق ديالو بشكل عاجل وبشكل سريع، أعتقد نخليو الأمور هنا، بغيتو تاخذو نقط نظام في هذا الموضوع، أعتقد إلى كان ضروري في إطار التسيير، الله يخليكم، وفي إطار ما هو مسموح به.

غنعتي نقطة نظام للسي حامى الدين والسي تويزي، ونكتفيو بهذا القدر.

وشكرا.

السيد حامى الدين.

المستشار السيد عبد العالي حامى الدين:

لا، غير، السيد الرئيس، إلى اعطيتي لفريق نقطة نظام، خاصك تعطي لواحد الفريق نقطة نظام، إلى اعطيتي لواحد الفريق جوج نقط نظام، خاصك تعطي لواحد الفريق جوج نقط نظام.

احنا، السيد الرئيس، نقطة النظام ديالنا في قلب التسيير، احنا كنقولو بأنه الرئاسة لاحق لها في أن تعلق على المضمون ديال الجواب ديالنا.

احنا المضمون ديال الجواب ديالنا بالفعل كنقولو بأنه كانت عرقلة ممنهجة لهاذ المشروع ديال القانون ديال هيئة المناصفة لأغراض غير موضوعية، مرتبطة بإرادة تعطيل هاذ المؤسسة التشريعية، وعشنا نقاش داخل ندوة الرؤساء، وكان فيه السيد الرئيس طرف ولم يكن حكم، وجاب فيه ورقة وقلت لو بأنها ورقة متحيزة وغير موضوعية.

لأن لجنة القطاعات الاجتماعية في مجلس النواب هي اللي درست هاذ الموضوع، وهاذ الموضوع المناصفة والمرأة هو من اختصاص لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية اللي أتشرف برئاستها، وصيفطت

رسالة للسيد الرئيس ولم يستجب.

وقلت في المكتب على أساس أن اللجنة المشتركة إلى حدود الساعة لم تنعقد، السيد الرئيس، هذا أشنو اسميتو إذا ما كانش اسميتو العرقلة...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في حدود دقيقتين، تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي:

الرئاسة لها الحق في أن تجيب على جميع التهمات التي نالها المكتب، لأنه هو عضو في المكتب قبل أن يكون عضو الفريق يمثل المكتب، ها الأولى.

الثانية، والسيد رئيس اللجنة حاضرا على أن رئيس المجلس قال من الغد ليه جا، النهار فاش جا بغا يصيفطو اللجنة ديال التشريع، نظرا، لا، بغا يصيفطو للجنة ديال التشريع، نظرا للجانب الحقوقي فهاذ الموضوع.

ولكن، السيد نائب الرئيس اللي كيمثلكم، عندو حرج مع لجنة التعليم، وأنا عضو فيها، أنا لا يمكن عضويكون في التعليم ولا يكون في التشريع، خاصو يدوز.

ولكن بالعرقلة ماشي منا احنا، ماشي من المجلس، على أن العضو الوحيد اللي ما كان ابغاش يدوز مباشرة للجنة ديال التشريع، لكي تكون، باش تعي الوزيرة وتقوم بالمهام ديالها، هو العضو ديالكم انتوما. ما ابغاش، وبالتالي، خاصو يكون توافق، والمجلس أراد أن يكون هناك توافق.

أما المكتب ليس عندو أبدا أن يعطل هاذ العمل، الذي يعطل العمل هي الحكومة التي...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، شكرا السيد المستشار المحترم.. شكرا.. شكرا السيد المستشار، السيد المستشار المحترم.

المرجو.. المرجو.. السيد المستشار المحترم، من فضلكم، من فضلكم.

هاذ النقاش، هاذ النقاش هذا هو نقاش في المكتب، ومستمر النقاش، ما نحولوش النقاش من المكتب إلى قاعة الجلسات، من فضلكم.

ونمر إلى السؤال الموالي الموجه للسيد وزير الاتصال، وستنوب في الإجابة عنه السيدة وزيرة التعليم العالي، وموضوعه "سياسة الدولة

بالصناعة السينمائية وتنمية الإنتاج الوطني، كما وكيفا، مع توسيع ترويجه الداخلي وإشعاعه الخارجي مع تنظيم القطاع وعقلنته.

ومعلوم أن موضوع عقلنة هاذ القطاع وحكامة هاذ القطاع، هي من المداخل الأساسية للنهوض بالصناعة السينمائية في بلادنا.

طبعاً، السيد المستشار، أشترتم إلى المؤهلات الطبيعية التي تزخر بها بلادنا، وخاصة بعض المناطق، فعلاً، هاذ المؤهلات اليوم تؤهل المغرب لكي يتحول إلى وجهة عالمية في هذا الشأن، ووعيا من الحكومة ووعيا من وزارة الاتصال بهاذ الشأن، هناك تدابير أساسية اتخذت، أولها، والورش الأساسي الأولي هو إصلاح القوانين والتشريعات المنظمة للقطاع، تعلمون أن مجال .. هو مجال .. ومؤطر، فبذلت مجهودات كبيرة في مجال القوانين والتشريعات.

ثم المحور الثاني مرتبط بدعم وتنمية القطاع.

ثم عقد شراكات مع الفاعلين، مختلف الفاعلين في المجال.

تقوية حكامة القطاع، بدون حكامة فهاذ القطاع، لا يمكن أن نعول على استثمار، ولا يمكن كذلك أن نبنى صناعة سينمائية قوية قادرة على ترويج ثقافة المغرب، وترويج يعني تاريخ المغرب.

تشجيع كذلك إشعاع السينما المغربية وجلب الاستثمارات.

وأخيراً، النهوض بالمركز السينمائي المغربي.

في إطارهاذ الست يعني الأولويات، أوفهاد الست الأوراش المفتوحة، من أجل الارتقاء بالصناعة السينمائية في بلادنا وتنمية الإنتاج، هناك مؤشرات أساسية وُضعت من أجل تحقيق هذه الأهداف.

من بين هذه المؤشرات:

- أولاً، ارتفاع عدد الأفلام الطويلة والقصيرة المنتجة بمعدل 10% سنوياً، وهذا كنظن أنه عدد مهم جداً بالنظر إلى نسبة الإنتاج الموجودة حالياً؛

- مضاعفة عدد القاعات السينمائية المرقمنة وتعلمون إشكال القاعات السينمائية، ويعني المشكل اللي تتعرض له ديال الإغلاق اليوم هناك التطوير في اتجاه الرقمنة؛

- مضاعفة مداخل القاعات السينمائية؛

- مضاعفة الاستثمار الأجنبي في المغرب في هذا الشأن؛

- الرفع من مخصصات الدعم السينمائي ب 50%؛

- مضاعفة كذلك عدد المهرجانات المدعومة.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة.

في القطاع السينمائي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

شكراً السيد الرئيس.

السيدتين الوزيرتين،

السادة الوزراء،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارين،

أهها الحضور الكريم،

أولاً، فعلاً كما وقع مع وزير التجهيز، مرة أخرى كنت كنتمنى أنه وزير الاتصال، لأنه عارف وهذا، وما كنتقلوش من الأخت الوزيرة، ولكن كنتمنى أنه يكون عندي جواب شاف لهذا، لأنه مهم جداً لهذا الانتظارات ديال الساكنة اللي كتعيش هاذ المشكل هذا.

وبالتالي تزخر بلادنا بمؤهلات سينمائية واعدة مما جعلها قبلة للعديد من المخرجين السينمائيين العالميين، إلا أنه مع كامل الأسف، يعرف هذا القطاع تراجعاً كبيراً ناتج عن المنافسة الشرسة من بعض الدول الواعدة، كجنوب إفريقيا ورومانيا والتشيك، علاوة على تعقيد المساطر المتخذة من طرف المركز السينمائي لإعطاء التراخيص.

وعلى هذا الأساس، نسألكم السيدة الوزيرة:

ما هي إستراتيجية الحكومة للنهوض بالقطاع السينمائي بالمغرب؟

وما هي الإكراهات التي تقف أمام تطور الصناعة السينمائية،

ببلادنا؟

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة جميلة مصلي، الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر (نيابة عن السيد مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة):

شكراً السيد المستشار على هاذ السؤال الهام.

وبالمناسبة موضوع الصناعة السينمائية يحظى بأهمية كبرى في المخطط الاستراتيجي لوزارة الاتصال.

ولهذا، فمن الأهداف الإستراتيجية الأساسية، الهدف الارتقاء

**السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي
وتكوين الأطر (نيابة عن السيد وزير الإتصال الناطق الرسمي
باسم الحكومة):**

أنا غير نبغي نأكد بالنسبة للأرقام التي ذكرت، السيد المستشار المحترم، أنه بالعكس هناك مضاعفة الاستثمار الأجنبي في المجال السينمائي حسب الإحصائيات الموجودة ب 11 مرة، حيث انتقل من 98 مليون ديال الدرهم إلى 166 مليون ديال الدرهم سنة 2014، يعني بالعكس هناك مضاعفة في هذا الجانب.

أكثر من ذلك أنه الاشتغال على مستوى الوزارة في مجال الحكامة، يعني في مجال الشفافية في الدعم، لأن أكبر مشكل كيتواجه هو المشكل المرتبط كما قلت بالحكامة وضممان الشفافية عند اللجان.

طبعاً، هاذ الورش هو ورش كبير والصناعة السينمائية في بلادنا يعني تبذلت مجهودات، كما قلت، هناك مخطط استراتيجي وهناك مؤشرات، هناك اهتمام بهذا الجانب.

طبعاً كيبقى الجانب المرتبط بالإبداع والجانب المرتبط بالإبداع ديال الفاعلين..

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة.

الوقت انتهى، وشكراً لك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة، ولنينايتك على السيد وزير الإتصال التي أخبرنا بأنه تأخر في إطار لجنة بمجلس النواب الآن.

وننتقل إلى السؤال الموجه للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية وموضوعه "الإستراتيجية الوطنية للتشغيل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السادة الوزراء،

السيدات الوزيرات،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

قد صادق مجلس الحكومة على الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2015-2025 التي سوف تمكن من تنزيل هدفين أساسيين:

الهدف الأول هو توجهات الدستور الجديد وبالخصوص الفصل 33 والفصل 31 من الدستور.

ثانياً، التزامات البرنامج الحكومي في ميدان التشغيل، حيث جاء

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحمان الديرسي:

شكراً السيد الرئيس.

معالي الوزيرة،

إذا سمحت لي، ربما السؤال ما تفهمش للسيد الوزير.

هو أنه الناس منين تعيش، ماشي القاعات السينمائية، احنا السؤال ديالنا كان واضح، كايين واحد المنافسة شرسة حالياً بين مجموعة ديال الدول والمغرب، تتقولي لي 10%. معالي الوزيرة، أنا تتقول لك ما كايماش 10%، عندي الإحصائيات.

كنا من 2010 حتى ل 2015، كانت إنتاج أجنبي بغلاف مالي ديال 250 مليون أورو، كانت فيها تقريبا 45% ديال الاستقبالات كانت في المنطقة ديال ورزازات، وكانت فيها 41% إنتاجات أمريكية، كانت فيها 31 إنجليزية و33 فرنسية و11 ألمانية.

حاليا بالتحفيزات التي تعطت لمجموعة ديال الدول ديال 20% ديال (la taxe d'incentive) كل شي هرب، معالي الوزيرة، ابقينا الله غالب، حتى السياحة التي كانت كتعيش من السينما ما ابقاتش.

وبالتالي كيبان بأنه هاذ الورش ديال الإصلاح ديال السينما في هذه المناطق التي هي تتعيش من هذا وهي ديال ورزازات وأرفود، غادي نعطي واحد المثال بسيط ديال سلسلة تلفزيونية كانت دازت ما بين ورزازات وأرفود فيها 8 أشهر، غير هاذ السلسلة فيها 117 مليون ديال الدرهم، فيها 129 مليون ديال الدرهم ديال البناء، فيها 400 شخص اللي خدمات في البناء، فيها 10.000 كومبارس، فيها 150 محليين وفيها 78 ممثل.

وبالتالي، أمعالي الوزيرة، إشكال حقيقي، وكننتظرو من الوزير الجواب بكل صراحة على هاذ الناس التي تنتظر، راه كل شي الله غالب، ابقينا لا سينما ولا سياحة، وبالتالي احنا ما عندناش شي مصانع التي يمكن لهاذ الناس والشباب يشتغل فيها، وكنطلبو بكل صراحة من السيد الوزير أنه يدير واحد الخطوة جريئة فهاذ المسألة هذه.

و (la taxe d'incentive) راه كايينة يخرجها للوجود، باش يمكن للناس تواكب الدول الأخرى.

وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيب.

المجتمع المدني، بالطبع الحكومة عندها دور رئيسي فهاذ الشيء. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد تويزي:

السيد الوزير المحترم.

عندما جاء التصريح الحكومي باش ينزل النسبة ديال البطالة لـ 8%، كنا سنصفق وسوف نصفق لأي عمل حكومي في هاذ الاتجاه للمغاربة، لأن كما قلت هاذي مسألة اجتماعية.

ولكن عندما كيبي التصريح الحكومي كيقول لي أنا في 2016 غادي ندير سياسات، ماشي غنزل في، غادي ندير واحد العدد دالسياسات حتى أتمكن من تخفيض نسبة البطالة داخل المغرب، هذا تصريح حكومي درتوه أمام البرلمان وسمع الشعب المغربي فين وصلتو فيه؟

الآن كنوصلو على أن وصلنا 10% ديال البطالة ولا 9 ولا 10 فاصلة شي حاجة في البطالة.

إذن بالتالي جميع السياسات التي قامت بها الحكومة للوصول إلى هذه المسائل فاشلة، أقولها بكل صدق، وما بغينهاش تكون فاشلة، بغينها تكون ناجحة، ونصفق، ولكن عندما أقول بغيناها توصل 8% وصلت 10% في ميدان التشغيل.

ثم كذلك الاستراتيجيات وقلتهم ذيك الساعة في التصريح الحكومي، كانت استراتيجيات اللي الحكومات السابقة، إستراتيجيات الأولين اللي كانوا هي اعتماد برامج اللي كاينة، هي برنامج "تأطير" اللي زدتوه أنتما، كايين ديال "التأطير"، هذا تزاودو للحكومة ثلاث برامج آخرين، برنامج "تأطير" "مبادرة" وبرنامج آخر، برنامج "استيعاب"، ثلاثة برامج دارتهم الحكومة باش توصل إلى هاذ التخفيض ديال نسبة البطالة، زيادة على البرامج الأولى اللي كانت، اللي هي برامج ثلاثة، كلمهم بقات الحكومة على أنها سوف ستقوم بدراسة ديالها وتتبعها وتقييمها ثم زدنا ست برامج.

وأنا كنعقول على أن إذا عندنا ستة ديال البرامج يا عباد الله، أي دولة في العالم عندها ستة ديال البرامج لتخفيض وكنشوفو هاذ المصائب التي تقع، كنعشوفو مثلا البرنامج ديال هذا "تأطير" الذي يهم الشباب اللي كيكون معطلين لمدد طويلة جدا، اللي كان في التصريح الحكومي أنه بغا يتبع باش يكون 50 ألف، كيغطيهم واحد (bourse) على سنة، ما وصلنا فيه والو، كنعشوف الآن عندنا واحد العدد ديال الشباب ما كاينش عندو.

أنا ما كنعقولش لكم أنا نديرو السياسة لا، كايين برامج، هاذ البرامج

في التصريح الحكومي أن التشغيل ومحاربة البطالة أولوية بامتياز للحكومة، وهذا نص من التصريح الحكومي "أولوية بامتياز في ما يخص عمل الحكومة بهدف تخفيض معدل البطالة إلى 8% في أفق 2016".

لذا، نسائلكم، السيد الوزير، بعيدا عن لغة الأرقام وبعيدا كذلك عن السياسة السياسية، كاع بلا ما نهضرو بالعربية، فين وصلت الحكومة فهاذ الموضوع؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أشكر السيد المستشار على طرحه هذا السؤال.

وبالطبع سؤال وأنا متفق معك، موضوع مثل هذا ينبغي أن يناقش بعيدا عن السياسة السياسية، وأنا متفق معك على طول الخط، نناقشوا هذا أوضاع ديال بلادنا.

حقيقة لأول مرة الحكومة دارت إستراتيجية وطنية للتشغيل، صادقت عليها في يونيو 2015، فيها واحد العدد ديال الإجراءات، احنا بصدد تفعيلها، بالطبع ما غديش تفعل دفعة واحدة، ولكن ليكون في علم السيد المستشار، وأنت كتتابع الأمور، كنعرفك.

اخدينا بعض الإجراءات، مثلا من قبيل الإصلاح ديال الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات، رفع الورش ديال المبادرات المحلية للتشغيل اللي قمنا بها، الورش الآن ديال المناظرات الجهوية واللي أعطت الأكلة ديالها، ماشي فقط الاجتماعات، درنا واحد العدد ديال الجهات، واحنا بصدد غادي نمشيو كذلك لجهة أخرى دون تسمية..

وهاذ الورش هذا بالضبط، لا يقتصر لكونه أنه كيتحد في 2025، معناه أنه لا يهم هذه الحكومة، كيمهم المجتمع، كيمهم الدولة، درنا ما قمنا به، وسنواصل العمل إن شاء الله، هاذ الحكومة ستواصل، إن جاءت حكومة كذلك أخرى غادي تواصل العمل.

هذه هي بلادنا كنعشغلوكل واحد حسب مستطاعه، وكيمهم جميع المعنيين فهاذ الورش، المسألة ديال البطالة وديال التشغيل، يعني تتجاوز المعارضة والأغلبية، هي مسألة وأقولها بكل مسؤولية مسألة مجتمعية ديال المجتمع، كيدخل فيها المنتخبون، رجال الأعمال،

الأرامل ومتقاعدي السكك الحديدية المهديين بالتشريد".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

المستشار السيد أمحمد أحميدي:

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

سبق أن التزمت الوزارة المكلفة بالنقل في شخصكم السيد الوزير بتتبع ومتابعة ملف الأرامل ومتقاعدي السكك الحديدية المهديين بالتشريد، وذلك عبر تمكينهم من السكن الاجتماعي التابع للمكتب.

ولذا نسألكم، السيد الوزير، أين وصلت هذه الالتزامات؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، المكلف بالنقل:

شكرا الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

بالفعل هذا موضوع إذا كنت تقصد الأرامل والمتقاعدين ديال السكك عموما بالمغرب فموضوع ما فيش إشكالات مرتبطة بعدد من المدن، إذا كنت تقصد الناس ديال الجديدة فهأذو جلسنا معهم في 2013، الموضوع بكل وضوح وبكل بساطة هو موضوع ديال مساكن ديال المصلحة، والقانون تيكون، لما تتكون المسكن ديال المصلحة هو امتياز وظيفي، ملي تتخرج من الوظيفة تتمشي للتقاعد خاصك تفرغو.

من الناحية القانونية، هؤلاء المتقاعدون والنساء ديالهم ولا الأرامل ما عندهم امتياز قانوني، الآن دخلوا في خلاف منذ 3 سنوات واحنا تنحاولو نلقاو لهم الحل، ما قبلو حتى شي حل إلا أنهم يبقاوا ساكنين، تجاوزنا في عديد من المراحل وتأخر التمديد ديال المهلة ديال الإفرغ والمتابعة، من الناحية القانونية ما عندهموش.

الآن تنهضرو على المسكن الوظيفي اللي خاصهم يفرغوه، وتنهضرو على المساكن الاجتماعية اللي هو برنامج آخر ديال المكتب الوطني للسكك الحديدية، اللي هو منفصل ما مرتبطش بالمساكن ديال المكتب اللي هي وظيفية، ومنفصل، إلى كان على الجديدة هو المقصود

ما هي استفادات المغرب من هاذ البرامج؟ ما هي استفادات الشباب من هاذ البرامج اللي ما كتجيب ليناش واحد العدد ديال المناصب الشغل لمحاربة هذه الآفة، هذا فشل ذريع فيما يخص هذا الميدان ديال التشغيل.

واسمحو ليا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الأستئلة واضحة، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

غير السيد من حقك، أنت في دورك المعارضة، ولكن فشل أولا ما شي فشل، بالطبع الحكم هو الشعب، صناديق التصويت ستقول كلمتها، نحن نعتبر أن في الحكومة فهأذ المجال ديال التشغيل اجتهدنا واجتهدنا كثيرا.

السيد المستشار المحترم،

لولا ما كانت ذيك البرامج النشيطة للتشغيل لبقينا في واحد المعدل ديال البطالة ديال حاملي الشهادات العليا 27% كما كان الشأن من قبل، ما شي غير هاذ الحكومة حتى الحكومات السابقة، احنا راه بلادنا هاذ الشئ الأرقام، الأرقام تراجعنا فيما يخص معدل البطالة ديال حاملي الشهادات الجامعية من 27% إلى 18%، علاش هاذ التراجع؟

هاذ التراجع فيه نتائج، والأرقام معبرة، فيما يخص البرنامج ديال "إدماج"، منذ دخوله حيز التطبيق في 2006 إلى يومنا هذا، تمكنا باش ندمجو 557.000 شاب وشابة.

فيما يخص برنامج "تأهيل" 144.000، هاذ برنامج التأهيل، هاذ البرامج كلها ولاسيما برنامج "إدماج" أدخلنا عليه تحسينات، وراه شرحناه هنا فهأذ المجلس وكتعرفها.

كذلك برنامج "تحفيز" باش تشجع المقاولات على التشغيل، هذا البرنامج نحن بصدد الآن بعد مضي سنة تنوجدو واحد الإصلاح ديالو والتعديل ديالو باش يدخل في القانون المالي ديال 2017، مهما يكن من أمره..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وشكرا لك كذلك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الأخير الموجه للسيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل، وموضوعه "وضعية

ما يمكن للحكومة أن تقدم لهؤلاء بكل صراحة، التي كيصححوا واللي ضحاوا، حتى هاذ الأرازل راه الرجال ديالهم ضحاوا فواحد الظروف اللي كان حتى ذاك (SMIG) ما كانش في الحد الأدنى ديال (SMIG) اللي كان، وكاين لحد الآن حتى (SMIG) اللي كاين لأن حاليا لا يوفرباش هاذ الناس هاذو غادي يعيشو فواحد النوع ديال السكن محترم.

إذن، السيد الوزير، كنعقولو هاذ الناس هاذو اللي كييعيشوا هاذ الظروف الاجتماعية وهاذ الأرازل، واش غادي يزيدو ويتشردو، خصوصا بأن كيأديو بواحد القسط ديال الكراء بسيط جدا وتوالفوه، خصوصا إلى خرجوا من تما فين غادي يمشيو، ما عندهومش الإمكانيات، حتى ذيك الشئ ديال التقاعد اللي بقا لهم راه ما غتكونش الإمكانيات باش يمشيو يشربو مساكن أخرى اللي غادي يقدرها يستاطعو باش يأديو الواجبات الكرائية، زائد الإنارة وكذلك الماء الشروب.

ثم كنعقولو واش الحكومة بأن خدات بعين الاعتبار هاذ الناس هاذو اللي ضحات، خصوصا غيكون واحد التخوف حتى بهاذ العمال اللي كيشغلوا معكم في هاذ السكك الحديدية، لأن كييقول اللي وصل لهاذو، غيوصل لنا احنا مستقبلا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك،

المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

غير، السيد المستشار، خاصنا نكونو واضحين، إلى كتطلبوا من الحكومة أنها تدير الحلول لكل مواطن اجتماعيا هذا راه موضوع آخر، هذا اتفاق وعقد خاصنا نكونو واضحين ونقولوا للمواطنين الحقيقة اللي كاينة.

السكن الوظيفي خاصو يتفرغ، نلقاو حل حي اجتماعي هذا موضوع آخر، موضوع آخر.

الإدارة ديال المكتب تقدر تديره ولكن ما مطلوبش منها أنها تندير إنجاز 100% في هذا المجال. هاذ الإخوان غير باش نكونو واضحين.

دبا هاذو الآن، أنا، أنت، اليوم السيد المستشار تدير، اليوم أن عندي طلب آخر من السككيين اللي تهمز عليهم اللي جاي خدامين مع (ONCF⁶) وقلنا لهم هاذو المساكن راه أنتما اللي خاصكم تسكنوا

لأن هاذي اليوم اللي عندنا فيها مشاكل، فكاين الوعاء العقاري اللي من المفروض تكون فيه مساكن اجتماعية، هاذو الوعاء العقاري ما قدروش يصفيوه فهاذ المرحلة ديال الثلاث سنوات ومازال فيه إشكال، منين غادي يتصفى من حيث هؤلاء الإخوة اللي هما متقاعدين اللي خرجوا من بعد 2012/01/01 من حقهم أنهم يديروا الطلب فهاذ المساكن الاجتماعية اللي ما عندها علاقة بالمساكن الوظيفية الأخرى اللي خاصهم يفرغوها.

أنا كنت أعطيت وعد ليس بنسكهم ولا ندير لهم شي حاجة ما يمكنش نعطيها، قلت هاذو، لأنه جات الفترة ديال الصيف والفريق الاستقلالي كان طرح عليا الموضوع وكان شهر ديال دجنبر-يناير، قلت ما يمكنش نخرجو الناس في الفترة اللي ما خاصش الواحد يخرج منها، والتزمت على أنه على الأقل يبقاو فديك الفترة، إلى الفترة إلى أن يجي الحرو ولا يجي الصيف اللي ما كاينش فيه إشكال.

وبالتالي السكن الاجتماعي شيء والسكن الوظيفي شيء آخر.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أمحمد أحميدي:

السيد الوزير،

فعلا بأن احنا اللي كنداكرو وهو الوعد اللي كنتو قطعته مع هاذ الناس هاذو في يناير، فعلا بأن هناك ظروف ملي كنتكلمو على الظروف الاجتماعية، هناك السكن الوظيفي اللي كتذاكرو عليه، خصوصا بأن الواحد إلى تقاعد وكمل المهام ديالو.

ولكن هناك بعض الظروف الاجتماعية، خصوصا بأن هناك شكل ديال الاحتجاجات اللي كيقيموا بها هاذ الناس هاذو أمام مساكنهم، ثم احدا المكتب اللي كل يوم كيقيموا بساعتين في اليوم بهاذ الشئ ديال الوقفات الاحتجاجية.

فعلا، بأن كان هناك وعد في يناير، السيد الوزير، بأن تواعدتو معهم بأن إيجاد الحل لهاذ الشئ ديال الوعاء العقاري باش غادي يمشيوا لهم، وإذا بهم كيتفاجأوا عوض بأن غتمكنوا المكتب ديال السكك الحديدية غيمكنهم من المساكن ديالهم وبالمفاتيح باش غيسكنو، كيتفاجأوا بالإفراغات وبالأحكام الاستثنائية، وكذلك بأن كييفرغوها من المنازل.

خصوصا بأن واحد الحاجة، هاذ الدور الاجتماعية اللي أبسط

⁶ Office National des Chemins de Fer

ما يمكنش نشردوهم ونخرجهم للزنقة، هذا وعد أنا مازال ملتزم به، ولكن القضاء...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم، نشكرك على مساهمتك معنا في هذه الجلسة، ونشكر الجميع على مساهمتهم.
ونرفع الجلسة.

فيهم من 2012، لأنه هو مازال خدام وعندو السكن الوظيفي، هناك راه جاي كاري اليوم ب 3000 درهم، لأنه السكن الوظيفي ما فارغش.

بمعنى أنه المسألة الاجتماعية على هاذوك، أنا متفق معك، ولكن راه كايين السككيين الآخرين اللي هما عندهم الحق القانوني اللي المكتب خاصو يدافع عليهم.

أنا لما قلت، قلت في حالات استثنائية اجتماعية ديال الأرامل اللي